

قسم: العلوم الاقتصادية

ذكرة □ قدمة □ في إطار □ متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إدارة المخاطر في البنوك التجارية و البنوك الإسلامية

– دراسة □ مقارنة –

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه و بنك
البركة الجزائري وكالة عنابه)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت اشراف:

قروي صباح

□ ن إعداد الطالبة:

❖ بوحارة سارة

❖ سلطاني هناء

الاسم و اللقب	الصفة	المؤسسة
أ.مزيان عبد الغفور	مناقشا	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -
أ.ربيعي رياض	رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -
أ.قروي صباح	مقررا	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والإسلامية ومدى تتبع هذين الأخيرين لإجراءات مكافحتها وكيفية الإدارة السليمة لمواجهة المخاطر التي تترصد البنوك في تعاملاتها المالية، والبنوك الإسلامية لم تسلم هي الأخرى منها سواء ما كان يتعلق الأمر بالصيغ الإسلامية أو بمخاطر تتماثل فيها مع البنوك التجارية، وقد تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية تعمل بأموال الغير بصفتهم مضاربين أكثر من مودعين مما يستوجب عليها التوسع أكثر في أنشطتها ، كذلك وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التجارية.

- الكلمات المفتاحية: المخاطر البنكية، إدارة المخاطر، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، قياس المخاطر.

Résumé

Le but de cette étude est définir et de délimiter les risques que peuvent rencontrer les banques commerciales islamiques, ainsi que les mesures à prendre pour lutter contre ces risques. Aussi, il est nécessaire d'appliquer une gestion efficace pour contrôler et faire le suivi des opérations financières.

Les banques islamiques n'ont pas été épargnées de ces risques, soit par rapport aux instructions musulmanes ou des instructions semblables aux banques commerciales.

De ce fait, les banques islamiques fonctionnent par l'exploration des fonds propres aux clients considérés comme spéculateurs plus que dépositaires, ceci oblige les banques à diversifier et à élargir leur activités, ce qui engendre d'autres facteurs qui feront accroître les risques et génèrent des crises allant jusqu'à la faillite de plusieurs banques commerciales.

- **Mots clefs:** Risques bancaires, gestion des risques, banques islamiques, banques commerciales, mesure du risque.

* إهداء *

قال الشاعر

يا طالب العلم لا تبغي به بدلا فقد ظفرت و رب اللوح و القلم

و قدس العلم و اعرف قدر حرمة في القول و الفعل و الاداب فالتزم

على أنغام هذه الأبيات اهدي خلاصة هذا البحث المتواضع إلى من احمل اسمه بكل افتخار.. إلى من كلفه الله بالهبة و
الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. أي الغالي أطال الله في عمره.

إلى منبع الحب و الحنان.. إلى من تقع الجنة تحت أقدامها.. إلى بسمتي في الحياة و سر ضحكتي، اغلي الحبايب: أمي
الحبيبة .

إلى من في عيني اليمنى ملوك و سلاطين
وفي عيني اليسرى دواء كل علة اخواني

إلى سندي في الحياة إخوتي: بدر الدين وزوجته حورية، جمال، هشام.
إلى النور الذي ينير دينتي أخواتي: حورية، سميرة.

إلى من شاركني أجمل اللحظات.. و بادلني بأرق العبارات.. إلى من لا يضيء قنديل ذكرياتي إلا بهن، صديقاتي :

وردة، وفاء، إيمان، زهرة، كوثر، مروي، ليلي، رونق، سماح، فهمية، الهام، خولة.

إلى من كنا يدا واحدة في انجاز هذا البحث: سارة و إلى رفقاء الدرب في الدراسة : لطيفة، شياء .

إلى كل الأهل والأقارب وخص بالذكر: أحمد و الكتاكيت آدم، أيوب، سيرين، محمد زكرياء، أسامة، نبيل، شهاب وإلى
كل من وسعه قلبي و لم تسعه صفحتي .

إلى من كان لنا عوناً في انجاز هذا البحث: الأستاذة المشرفة قروي صباح.

وإلى كل من شاركني حباتي كل شكري الجزيل و امتناني لهم .

* هناء *

* اهداء *

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كذت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب ويلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض (والدي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)
أمين، سامي، عمار، هيثم، زهر الدين.

إلى كل من أعمامي وزوجاتهم وأولادهم وبناتهم وعماتي وأزواجهم وأولادهم وبناتهم خاصة
عمتي حبيبة والي خالاتي وأخوالي خاصة خالي جمال وزوجته ابنه وليد والي جدي
وجدتي عرجونة وخيرة.

والى من كانت معي في هذا العمل صديقتي العزيزة بشرى.

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر
الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين
أحببتهم وأحبوني

إيناس، خولة، ريم، نور الهدى، لطيفة، شيماء، زهرة، أمينة، شيماء.

والى كافة الأصدقاء خاصة في الفوج 03.

سارة

* شكر وعرفان *

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء
هذا الواجب و وفقنا في انجاز هذا العمل .

توجه بأسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة،
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ، و نخص بالذكر و التقدير
الأستاذة المشرفة: قروي صباح التي نقول لها بشراك قول الرسول صلى الله عليه و سلم :

* إن الحوت في البحر و الطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير*.

و كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث و قدم لنا العون و مد لنا يد المساعدة وزودنا
بالمعلومات اللازمة و نخص بالذكر الأستاذة قروي صباح ومسلي رشيدة.

السيد : بوحارة نور الدين، بونواله علي.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(40)	أساليب التمويل في البنوك الإسلامية	شكل رقم 1-2
(65)	الهيكل التنظيمي للوكالة صنف ثان (فئة ثانية)	شكل رقم 2-3
(74)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك البركة بعنابه	شكل رقم 3-3
(82)	تطور مؤشرات ميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه	شكل رقم 4-3
(83)	تطور عدد عمال وكالة 813 للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه خلال سنوات الدراسة 2011-2015	شكل رقم 5-3
(86)	تطور مؤشرات ميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه	شكل رقم 6-3
(87)	تطور عدد عمال وكالة عنابه لبنك البركة خلال سنوات الدراسة 2011-2015	شكل رقم 7-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(26)	المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها	جدول رقم 1-1
(27)	الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك	جدول رقم 1-2
(33)	انتشار البنوك الإسلامية عبر العالم الإسلامي في الفترة (1971-1993)	جدول رقم 2-3
(57)	الآثار الايجابية والسلبية للالتزام المالية العالمية على البنوك الإسلامية	جدول رقم 2-4
(73)	تطور رقم أعمال وكالة عنابه لبنك البركة	جدول رقم 3-5
(81)	تطور مؤشرات ميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه	جدول رقم 3-6
(83)	تطور عدد عمال وكالة 813 للبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة 2011-2015	جدول رقم 3-7
(83) (84)	حساب مقاييس الخطر للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه	جدول رقم 3-8
(85)	تطور مؤشرات ميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه	جدول رقم 3-9
(86)	تطور عدد عمال وكالة عنابه لبنك البركة خلال سنوات الدراسة 2011- 2015	جدول رقم 3- 10
(87)	حساب مقاييس الخطر لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه	جدول رقم 3- 11

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق
01	الهيكل التنظيمي لوكالة 813 للبنك الوطني الجزائري
02	مرفق III المنشور رقم 1935 ل 19 جوان 2007 للوثائق المكونة لملف القرض
03	نبذة عن نشأة فرع عنابه لبنك البركة الجزائري
04	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري فرع عنابه
05	شروط تمويل سيارة
06	ملف تمويل التأجير
07	تمويل عقاري
08	ملف تمويل قرض الاستغلال
09	تطور مؤشرات ميزانية وكالة 813 للبنك الوطني الجزائري خلال السنوات من 2011 إلى 2015
10	تطور مؤشرات ميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه خلال السنوات من 2011 إلى 2015

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(i)	- ملخص.....
(ii)	- Résumé.....
(iv)	-إهداء.....
(v)	-شكر و عرفان.....
(ix)	-قائمة الأشكال.....
(x)	-قائمة الجداول.....
(xi)	-قائمة الملاحق.....
(xii-xiv)	- فهرس المحتويات.....
(01)	- المقدمة:.....
(07)	الفصل الأول:المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك التجارية
(08)	تمهيد.....
(16-9)	المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية
(10-9)	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية.....
(12-11)	المطلب الثاني: أنواع وخصائص البنوك التجارية.....
(14-13)	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.....
(16-14)	المطلب الرابع: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.....
(22-17)	المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية.....
(18-17)	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية.....
(19-18)	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.....
(21-20)	المطلب الثالث: مصادر وأسباب زيادة المخاطر البنكية.....
(22)	المطلب الرابع: أنظمة تقدير المخاطر البنكية.....
(34-23)	المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.....
(25-23)	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر.....
(28-26)	المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية.....

(32-28)	المطلب الثالث: الأساليب المتبعة لتسيير المخاطر في البنوك التجارية.....
(34-33)	المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية.....
(35)	خلاصة الفصل الأول.....
(36)	الفصل الثاني: المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية.....
(37)	تمهيد.....
(46-38)	المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية.....
(40-38)	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية.....
(42-40)	المطلب الثاني: أنواع وخصائص البنوك الإسلامية.....
(44-43)	المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية.....
(46-45)	المطلب الرابع: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية.....
(55-47)	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.....
(50-47)	المطلب الأول: تحديات البنوك الإسلامية وطبيعة مخاطرها.....
(52-50)	المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.....
(54-52)	المطلب الثالث: أسباب ارتفاع المخاطر وآثارها على البنوك الإسلامية.....
(55-54)	المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.....
(63-56)	المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....
(58-56)	المطلب الأول: تمييز البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية.....
(60-58)	المطلب الثاني: المقارنة بين أصول واستخدامات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....
(61-60)	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....
(63-62)	المطلب الرابع: واقع البنوك الإسلامية في ظل الأزمة الحالية.....
(64)	خلاصة الفصل الثاني.....
(65)	الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة عناية وبنك البركة وكالة عناية.....
(66)	تمهيد.....
(75-67)	المبحث الأول: الإطار النظري للبنك الوطني الجزائري وكالة عناية.....
(68-67)	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية في الجزائر.....
(70-69)	المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عناية وهيكله التنظيمي.....
(72-71)	المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.....
(75-73)	المطلب الرابع: أساليب التحوط من المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة عناية.....

(85-76)	المبحث الثاني: الإطار النظري لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه.....
(77-76)	المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك البركة الجزائري.....
(79-78)	المطلب الثاني: نبذة عن فرع عنابه لبنك البركة.....
(84-80)	المطلب الثالث: صيغ التمويل الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة عنابه.....
(85-84)	المطلب الرابع: أساليب التحوط من المخاطر.....
(98-86)	المبحث الثالث: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه.....
(90-86)	المطلب الأول: قياس المخاطر للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه.....
(93-90)	المطلب الثاني: قياس المخاطر لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه.....
(96-94)	المطلب الثالث: الاختلافات بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه.....
(98-96)	المطلب الرابع: أهم الإجراءات لمعالجة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....
(99)	خلاصة الفصل الثالث.....
-101)	خاتمة.....
(103	
-105)	قائمة المراجع.....
(111	
(112)	الملاحق.....



المقدمة

تعد البنوك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لدولة ما، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية، أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

وتلعب البنوك التجارية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التجارية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين أو عند منح تمويلات للمستثمرين، ولكن البنوك الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

وفي سعي الإدارة البنكية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر يجب عليها تجنبها أو تخفف من آثارها السلبية، هذا للحفاظ على سلامة البنك وعلى المنظومة البنكية ككل لان وجود إشاعة فقط كفيلة بتحطيم أقوى البنوك، وهنا تبرز أهمية وجود غدارة المخاطر خاصة بكل بنك تهتم بمراجعة وقياس المخاطر ووضع القوانين اللازمة والمناسبة والملائمة لكل نوع من المخاطر.

فالبنوك التجارية تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية التي هي ذات طابع خاص ضمن أسرة الجهاز البنكي محلياً وخارجياً، وهذا لكسب رضا أكبر عدد من العملاء، والجزائر كونها دولة إسلامية سمحت بإنشاء بنكين وهذا لتقديم صيغ التمويل المتعارف عنها في البنوك الإسلامية الأخرى لكن تحت نظام قانوني واحد مع البنوك التجارية.

- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فانه يمين طرح الاشكالية التالية:

كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وأي البنوك أكثر قدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية؟ وللإجابة على التساؤل الرئيسي لابد من التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والإسلامية؟

- كيف يمكن تجنب المخاطر البنكية؟

- ما الفرق بين البنوك التجارية والإسلامية في إدارة المخاطر؟

- ما هو الاختلاف بين الأساليب التمويلية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ؟

وكإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة وضعت الفرضيات التالية:

- تتعرض البنوك سواء التجارية أو الإسلامية إلى مخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجة المخاطرة لوجود الضمانات على القروض في البنوك التجارية؛

- تستخدم البنوك التجارية وسائل حديثة لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر؛

- البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية؛

- الأساليب التمويلية للبنوك الإسلامية هي أكثر فعالية وقل تكلفة مقارنة بأساليب التمويل في البنوك التجارية.

- أسباب اختيار الموضوع:

- دخول الموضوع ضمن إطار التخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"؛

- رغبتنا في البحث والاطلاع في مجال إدارة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية والإسلامية معا؛

- التعرف على المخاطر البنكية وتحديد لها؛

- قلة الدراسات التي تتناول المقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية في إدارة المخاطر.

- أهمية الدراسة:

- المقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية من حيث المعاملات والمخاطر التي يتعرض لها كل من البنكين؛

- تحليل مشكلة أساسية تتعلق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبل معالجتها؛

- معرفة هل هناك اهتمام بإدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس البنوك.

- أهداف الدراسة:

الهدف من هذا البحث هو تحقيق جملة من الأهداف منها:

- إثراء المجال المعرفي ورصيد المكتبة بمثل هذه المواضيع الحساسة؛

- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التجارية والإسلامية؛

- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة وكالة عنابه.

- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم وصف وتحليل البيانات والمعلومات في الجانب النظري،

كذلك استعمل المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة وتطور البنوك التجارية والإسلامية هذا في الجانب النظري

وكذا تطور النظام البنكي الجزائري في الجانب التطبيقي.

والمنهج المقارن في الدراسة التطبيقية من خلال المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك تجاري وبنك

البركة الجزائري وكالة عنابه وبنك إسلامي وهذا بإجراء تريض في كلا البنكين.

1. بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية- دراسة تحليلية تطبيقية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2006. تناولت كيف يمكن اعتبار النشاط البنكي في مجمله خصباً للتطبيق وخاصة بالنسبة للأنظمة الخبيرة لان منح القروض يعاني من نقص من حيث تدفق المعلومات الواجب توفرها بشكل مستمر وهو الأمر الذي قد يصعب من مهمة اتخاذ القرار.
2. تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل - دراسة حالة بنك التنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري-، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008 / 2007. توصلت إلى قصور اتفاقية بازل 1 في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول إلى ظهور بازل 2 التي تعتبر تحول جوهري في غدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات وعمل بنك الجزائر على تكييف قواعد احترازية تتناسب مع المتطلبات الدولية التي أقرتها لجنة بازل 1 مراعيًا في ذلك خصوصية العمل البنكي المحلي.
3. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2009/2008. تناولت كيفية غدارة المخاطر البنكية لدى البنوك التقليدية والإسلامية من خلال التطرق إلى أنواع المخاطر والأساليب الوقائية في كلا البنكين، وكذا تدرس واقع البنوك الجزائرية وذلك بالتطرق للنظام البنكي والقوانين المنظمة لعمل البنوك ووضع البنوك الجزائرية مع تحديات تطبيق مقررات بازل.
4. بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية-، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010/2009. توصلت إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر وفهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون، محاولة إيجاد السبل الكفيلة لمعالجة أسباب تعثر الديون في البنوك الجزائرية.
5. محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2010/2009. تهدف إلى توضيح الآلية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وذلك بالاستناد إلى الأدوات والمبادئ والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مما يساهم في إيضاح عدد من النقاط.

6. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ب تخصص، جامعة سطيف، 2014/2013. تناولت إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية باعتبارها الممول الرئيسي للاقتصاد، مركزين في ذلك على ما نصت عليه مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية في مجال إدارة المخاطر عبر أفق زمني محدد بازل 1، بازل 2، بازل 3.

7. بوشمال أمال، تسيير المخاطر البنكية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2010-2012- ، رسالة لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015/2014. تهدف إلى تتبع مدى تحسين البنوك الجزائرية لإجراءات مكافحة المخاطر وكيفية الإدارة السليمة لمواجهة المخاطر التي تترصد البنوك في تعاملاتها المالية.

8. قرشي مصطفى بدر الدين ، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى حول المنتجات المالية الإسلامية يومي 5-6 أفريل ، الخرطوم، 2012. تناول هذا البحث أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وأدوات التحوط من هذه المخاطر في المؤسسات النقدية والمالية، وكيفية تطبيق المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر بالمؤسسات الإسلامية.

9. رزيق كمال، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ملتقى حول المنتجات المالية الإسلامية يومي 5-6 أفريل، الخرطوم، 2012. تناولت مفهوم المخاطر الائتمانية وأساليبها التحوطية وطرق قياسها في البنوك، حيث أشار الباحث إلى تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من جهة وفي بنك البركة الجزائري من جهة أخرى.

10. بونقاب مختار، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية الاقتصادية، عدد 5، 2016. تناولت أنواع المخاطر التي تعاني منها البنوك الإسلامية وأسس ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية وكيفية إدارة مخاطر صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية التي لا تنحصر فقط في المخاطر الائتمانية، كذلك إيضاح أوجه التشابه والاختلاف في البنوك التجارية والإسلامية في إدارة المخاطر وتعزيز ذلك بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة عناية وبنك البركة الجزائري وكالة عناية.

- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في هذا الموضوع باللغة الأجنبية؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين البنك حول إدارة المخاطر البنكية؛

- التأخر في إجراء التبرص بسبب غياب المشرفة على التبرص لأسباب صحية؛
- نقص في الحصول على المعلومات الخاصة بالدراسة التطبيقية كالميزانيات بسبب أسرار المهنة.

- هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى جزئين جزء نظري تناول فصلين وجزء تطبيقي تناول فصل واحد.

- تناول الفصل الأول المخاطر البنكية وكيفية إدارتها في البنوك التجارية تضمن ثلاث مباحث بعنوان الإطار النظري للبنوك التجارية حيث تم التطرق إلى نشأة وتعريف البنوك التجارية وأنواعها والوظائف التي تقوم بها، أما الثاني هو ماهية المخاطر البنكية شمل تعريف وأنواع المخاطر البنكية وأسباب زيادتها ونظم تقديرها، والثالث هو إدارة المخاطر في البنوك التجارية تم التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر والأساليب الوقائية والمتبعة لتسييرها ومؤشرات قياسها.

- أما الفصل الثاني تناولنا المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك الإسلامية قسم إلى ثلاث مباحث الأول تم التعرض إلى البنوك الإسلامية من حيث نشأتها وتعريفها وأنواعها، بينما الثاني إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال التطرق إلى تحديات البنوك وطبيعة مخاطرها ومختلف المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل وأسباب ارتفاعها ومراحل إدارتها، أما الثالث الفرق بين البنوك التجارية والإسلامية شمل تمييز البنوك التجارية عن الإسلامية ومقارنة الموارد والاستخدامات كذلك أوجه التشابه والاختلاف بينهما وواقع البنوك الإسلامية في ظل الأزمة الحالية.

- الفصل الثالث هو دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه 813 وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه بعنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه قسم إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان الإطار النظري لبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه تضمن نشأة النظام البنكي الجزائري وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة 813 وهيكله التنظيمي أنواع القروض الممنوحة وأساليب التحوط من المخاطر، أما الثاني فشمل الإطار النظري لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه تضمن نشأة بنك البركة الجزائري وتعريف البنك محل الدراسة وهيكله التنظيمي وأنواع صيغ التمويل الممنوحة كذلك أساليب التحوط من المخاطر، أما الثالث المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه شمل على قياس المخاطر لكل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه كذلك الاختلافات بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه وأخيرا أهم الإجراءات لمعالجة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

الفصل الأول

المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك
التجارية

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، إلا أنه وفي ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم بالتوجه نحو اقتصاد السوق خاصة، فإنه وإلى جانب هذه الأنشطة تزايدت المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة، مما ألزمها الموازنة بين عوائدها والمخاطر المتأتية من هذه الأنشطة.

في ظل هذه الظروف فإن البنوك التجارية تعمل ساعية لتقليل المخاطر بمختلف أنواعها إلى أدنى مستوياتها من خلال العمل على إدارتها وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها، وهذا ما سيتم التعرض له من خلال:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية؛

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية؛

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

في ظل متطلبات العصر أصبحت البنوك التجارية ضرورة اقتصادية لكل مجتمع، لذا كان من الضروري عليها البحث عن تحسين الخدمات البنكية ومواكبة البنوك العالمية، وان الغرض من هذا المبحث التطرق إلى نشأتها وأنواعها وخصائصها وكذلك مختلف الوظائف التي تقوم بها وأخيرا التعرف على مصادر واستخدامات أموالها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

1. نشأتها:

شهد تطور البنوك التجارية عدة مراحل ومحطات لتصبح بالمفهوم والدور الذي نشهده اليوم، فمند بداية ظهور المجتمعات الإنسانية، ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات بين أفراد هذه المجتمعات، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأولى في هذا التبادل، ولكن نظام المقايضة لم يكن ملائما حتى في النظام الاقتصادي البدائي، فكان التحول التدريجي لنظام النقود المعدنية والسبائك الذهبية والفضية، ولتخفيض مخاطر السرقة كانت الحاجة لوجود محلات الصاغة لحمايتها من خلال الإيداع والحفظ¹، حين قام التجار والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الأموال مجمدة لدى البنك مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا².

وقد تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1157م، ثم أعقبه في عام 1609م إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير انه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقفت عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814م³، وفي سنة 1800م تم إنشاء بنك فرنسا الذي أسسه نابليون، ثم انتشرت البنوك التجارية في أنحاء العالم كله.

¹ رتبة بركيبة، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007، 2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 3.

² رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 63.

³ أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، ب ط، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 6.

2. تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعاريف البنوك التجارية ومن أهمها:

- بأنها "منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير، وتحتل هذه البنوك مركزا هاما في الاقتصاد القومي بالإضافة إلى قدرتها على خلق النقود، فإنها تجمع ودائع الهيئات والأفراد ومدخراتهم، وتعيد استثمار ما تجمع لديها في شكل قروض قصيرة الأجل، تمنحها للمنشأة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها، سدا لمتطلباتها من الأموال فوق رؤوس أموالها الأصلية"¹.
- كما تعرف أيضا بأنها "مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية وهي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الإقراض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي لكونه وسيط مالي"².
- وهي أيضا "مجمع الأنشطة الأساسية الخاصة بالمؤسسات فهي تجمع الودائع من الزبائن، ومن جهة أخرى تمنح القروض"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنك التجاري هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها، كذلك هي وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

¹ سعود عبد المجيد، البنوك الإسلامية وأوجه الاختلاف بينها وبين البنوك التجارية، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991، ص 126.

² رتيبة بركيبة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ Eric Lamarque, **gestion bancaire**, 2edition, dareios& Pearson education, France, 2008, p 40.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البنوك التجارية

1. أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:¹

أ. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

- البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.
- البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ب. من حيث حجم النشاط:

- بنوك الجملة: وهي تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
- بنوك التجزئة: هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغيرة لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم.

ت. من حيث عدد الفروع:

- البنوك ذات الفروع: وهي البنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة شكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.
- بنوك السلاسل: هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 32-35.

- **بنوك المجموعات:** هي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريًا.
- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.
- **البنوك المحلية:** هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين، الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

2. خصائص البنوك التجارية:

- تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك ومن بين هذه الخصائص:
- قدرتها على خلق الائتمان أي الخلق النقدي وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أي نقودا بنكية¹.
- إن البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطة تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، ويترتب على ذلك إن الالتزامات على البنوك التجارية في صورة ودائع هي التزامات قصيرة الأجل لإمكانية السحب عليها بالشيكات وهي تعتبر جزء من عرض النقد².
- تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق.

¹ المرجع نفسه، ص 36.

² هيل عجمي جميل الجناي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 110.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تتركز معظم عمليات البنوك التجارية في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمار هذه الودائع بشتى أنواع ومجالات الاستثمار المختلفة، ويمكن تقسيم مختلف وظائفها الى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

1. الوظائف التقليدية: تتمثل فيما يلي:¹

- منح التسهيلات بأنواعها؛
- خصم الكمبيالات والحوالات؛
- التسليف على مستندات الشحن؛
- التسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات والمصوغات الذهبية؛
- إصدار خطابات الضمان لمنفعة شخص ثالث؛
- فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية؛
- شراء وبيع الأسهم والسندات لصالح شخص ثالث؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- الإقراض والتسليف لتمويل شراء الأماكن والمعدات المتعلقة بالمشروعات الغالية؛
- المساهمة في القروض للبنوك العربية والدولية ذات الطابع التجاري؛
- الإقراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري والجوي والبحري؛
- المساهمة في خطط التنمية القومية؛
- قبول ودائع العملاء النقدية بأنواعها " الجارية والتوفير والثابتة " والمحافظة عليها.

2. الوظائف الحديثة: وتتمثل في:

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Département؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري²، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجل متوسط وطويل نسبيا.

¹ حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، ب ط ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013، ص ص 16-17.

² غسان السبلاني، المصارف الإسلامية نظام مالي عادل ومستقر، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 74.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أهمها:¹

- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج المتولدة عن مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك تزاوّل هذا النشاط؛
- **وظيفة الإشراف والمراقبة:** تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ماحققته استخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي استخدمتها.

المطلب الرابع: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية

1. **مصادر البنوك التجارية (الخصوم):** تعبر الخصوم عن العمليات التي أصبح بمقتضاها البنك مديناً للغير مصدراً وتشمل ما يلي:

أ. **الموارد الذاتية (الداخلية):** هي تلك الأموال التي يمتلكها البنك من خلال تأسيسه أو من خلال نشاط هذه الموارد وتشمل:²

- **رأس المال:** نميز هنا بين رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع، إذ يعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوعاً ضماناً للمودعين لاسترداد حقوقهم عند إفلاس البنك، يمثل رأس المال نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم لأن أهم موارد البنك تتحدد بحجم الودائع.
- **الأرباح غير الموزعة:** هي تلك الأرباح الصافية التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين بعدم توزيعها لسبب أو لآخر مثل محاولة تدعيم المركز المالي أو استغلال فرص استثمار مستقبلية.
- **الاحتياطات:** هي اقتطاعات من الأرباح السنوية الصافية قبل التوزيع وهي:
- **الاحتياطي القانوني:** هو احتياطي ذو طابع إلزامي بنص قانوني من البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى.

¹ فوراتي سارة ويوسفي أمينة، تقييم كفاءة البنوك التجارية في تنمية الودائع، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة والأسواق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص 13.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 39.

- **الاحتياطي الخاص:** هو احتياطي ذو طابع اختياري يشكله البنك بمحض إرادته وفقا لقانونه الأساسي فهو غير مفروض من سلطة قانونية خارجية.
- **الاحتياطي السري:** وهو نوعين: الاحتياطات التي تشكل بهدف الحماية من مخاطر انخفاض القيمة، سعر الصرف وغيرها، والنوع الآخر على شكل مؤونة الخسائر والتكاليف.
- ب. **الموارد الخارجية:** تكون ضمن حسابات الخصوم، حيث أن مصادرها من خارج البنك وتشمل:¹
 - **الودائع:** هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسبب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد وهي أنواع منها ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع بإشعار.
 - **الديون الأخرى:** تتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي، حيث هذا الأخير يمول البنوك التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لان البنك المركزي هو بنك البنوك وبالتالي هو المقرض الأخير لها.
 - **التسهيلات الائتمانية الخارجية:** تتلخص في القروض والإعتمادات التي يتحصل عليها البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى الأجنبية.
 - **القروض ما بين البنوك:** لا ينظر إلى هذا النوع من البنود بارتياح فقد تكون كل البنوك في حاجة إلى هذا النوع من البنود فتجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض وهذا ما يسمى بأزمة النظام البنكي.

2. استخدامات البنوك التجارية:

- بعد أن تحصل البنوك التجارية على الأموال من مختلف المصادر تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات لكن أي بنك تجاري يقوم بهذه العملية اعتمادا على عاملين أساسيين هما:
- **السيولة:** إمكانية تحويل الأموال والأصول إلى نقود جاهزة دون خسارة؛
 - **الربحية:** معدل العائد الذي يدره أي أصل خلال فترة زمنية عادة شهر.
- وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:
- أ. **المجموعة الأولى:** وتهدف إلى تحقيق السيولة فقط وتشمل:
- **النقدية الجاهزة لدى البنك:** هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.

¹ المرجع نفسه، ص 39-40.

- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: هي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي، وهو يعتبر من أدوات الرقابة على البنوك من قبل السلطات النقدية¹.
- ب. المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدر ربحاً وهي تشمل ما يلي:
 - أصول شديدة السيولة: وهي تلك التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتتمثل في حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك، أصول تحت التحصيل يمكن أن تحول على نقود خلال فترة زمنية قصيرة جداً.
 - الأوراق المالية قصيرة الأجل: فسيولتها أقل من السابقة وأهمها اذونات الخزينة، التي تصدرها الحكومة وفترتها لا تتجاوز 3 أشهر.
 - الأوراق التجارية المخصوصة: ثمة قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه مقابل عمولة عن الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.
 - القروض والسلف: يقيمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية والتي تكون قصيرة الأجل غالباً.
- ت. المجموعة الثالثة: هي التي تكون سيولتها منخفضة جداً، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالمجموعتين السابقتين على اعتبار أن صفتها الأساسية هو تحقيق الربح وتشمل ما يلي:
 - القروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة الصناعية منها؛
 - الأوراق المالية طويلة الأجل كالسندات الحكومية طويلة الأجل؛
 - الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية

إن التطورات التي شهدتها الصناعة البنكية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر وتفاقمها، مما أدى بالباحثين في هذا المجال إلى محاولة إيجاد تقنيات للتحكم فيها أو التقليل منها، وإن الغرض من هذا المبحث التعرف على مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها وكذلك أسباب زيادتها وأخيراً أنظمة تقديرها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

إن المخاطر البنكية كثيرة ومتنوعة لذا كان على المهتمين بهذا المجال أن يحددوا مفهومها، لكن قبل ذلك وجب التعرف على مفهوم الخطر.

1. مفهوم الخطر:

- لغة: كلمة الخطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescas" أي "Risque" والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع¹.
- اصطلاحاً: هو الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة².

2. مفهوم المخاطر البنكية:

تعدد تعاريف المخاطر البنكية ومن أهم التعاريف:

- تعريف هندي وسينكي للمخاطر البنكية على أنها "تقلب في العائد المستقبلي"³.
- ويعرفها فوغان بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع"⁴.

¹ هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 10.

² أسامة عزمي سلام وشقيري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 22.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية)، ب ط، مكتبة الإسكندرية، ب س، ص 5.

⁴ المرجع نفسه، ص 6.

- يعرفها جويل بسيس على أنها " تمثل الآثار غير الموازية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير الموازية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية " ¹.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية وغير مالية كما يلي:

1. المخاطر المالية:

أ. **المخاطر الائتمانية:** تتعلق دائماً بالقروض والكشف عن الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروض واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع في الوقت المحدد أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي في تغطية البضائع حين وصولها ².

ب. **مخاطر السوق:** تنشأ نتيجة لتغيرات مفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير والتي بدورها تنقسم إلى: ³

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي مخاطر ناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق والتي قد يكون لها الأثر على عائداته.

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات.

- **مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحبوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد ⁴.

¹ Joel Bessis, **Risk Manegement in Banking**, 1edition , John Wiley & sons Ltd, Paris, 1998, p5.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ المرجع نفسه، ص 66.

⁴ عبد المنعم السيد ونزار سعد الدين العيسى، **النقد والمصارف والأسواق المالية**، ب ط، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 195.

2. مخاطر غير مالية:

أ. **مخاطر التشغيل:** تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة البنك لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية نتيجة لإعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات¹.

ب. **مخاطر قانونية:** هي التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة لدى المحاكم².

ت. **مخاطر إستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ لها، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي³.

ث. **مخاطر السمعة:** تنتج هذه المخاطر عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه⁴.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 327.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 298.

⁴ نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2- دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة -، المؤتمر العلمي يومي 4-5 جويلية، الأردن، 2007، ص 12.

المطلب الثالث: مصادر وأسباب زيادة المخاطر البنكية

1. مصادر المخاطر البنكية:

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما :

أ. **المخاطر النظامية:** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي التي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها، وهي تعني أن " البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة من متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها"¹.

ب. **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك².

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:³

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية بروتون ودز إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أسواق التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.
- **المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق البنكي.
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات تضمن بنود ميزانياتها.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ب ط ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص 167.

² خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 4.

³ المرجع نفسه، ص ص 4-5.

- التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلو/ات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرض على المخاطر وقياسها وإدارتها.

2. أسباب زيادة المخاطر البنكية:

- يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي إلى العوامل التالية:¹
- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على أس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى مخاطر السوق وغيرها؛
- التغيرات الهيكلية التي شاهدها الأسواق البنكية والمالية نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية؛
- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

¹ أسيا قاسيمي وحزمة فيلاي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر، جامعة البويرة، 2011، ص2.

المطلب الرابع: أنظمة تقدير المخاطر البنكية

على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع نظاما لتقدير المخاطر حيث يسمح هذا النظام بتحديد وتقدير وجمع هذه الأخيرة التي تظهر من خلال مجموعة العمليات التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية. تتمثل أنظمة تقدير المخاطر فيما يلي:¹

1. نظام تقدير مخاطر السوق:

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بتقدير وتغطية مخاطر السوق مع الأخذ بعين الاعتبار:

- التسجيل اليومي لعمليات الصرف؛
- تقييم تعرضها لمخاطر الصرف بالنسبة لعملة صعبة واحدة أو مجموع العملات الصعبة.

2. نظام تقدير مخاطر معدل الفائدة:

يتم ذلك بإقامة نظام إعلامي داخلي يسمح بتوقع مخاطر معدلات الفائدة، ضمان متابعتها وتقدير التصحيحات في حالة التعرض لأي شكل يبدو مهم بالنظر إلى هذا النوع من المخاطر.

3. نظام تقدير مخاطر التسديد:

على البنوك وضع نظام خاص بها لتقدير تعرضها لمخاطر التسديد خصوصا وهذه الأخيرة المرتبطة بعمليات الصرف والانشغال بضبط مختلف مراحل عملية التسديد.

4. نظام المراقبة والتحكم في المخاطر:

على البنوك والمؤسسات المالية أن تنشئ أنظمة مراقبة والتحكم في مخاطر (القروض، معدلات الفائدة، السيولة والتسوية) التي توضح الحدود الداخلية والشروط التي يتم من خلالها احترام هذه الحلول، كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل تتماشى مع التحكم في المخاطر التشغيلية والقانونية، كذلك يجب على أنظمة المراقبة والتحكم في مخاطر القروض ومعدلات الصرف والسيولة أن تتضمن على نظام للحدود الكلية الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار الأموال الخاصة للبنوك، أيضا يجب أن تكون الحدود التشغيلية التي يمكن تحديدها على مستوى مختلف المديريات، الوكالات، الفروع وغيرها متماشية مع الحدود الكلية كذلك تحديد مختلف هذه الأخيرة والحدود التشغيلية بكيفية تتفق بالمقارنة مع أنظمة تقدير المخاطر القائمة.

¹ عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 12-13.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية

يتم التعامل مع المخاطر من خلال التركيز على الجانب الوقائي والجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت هذه الأخيرة، وإن الغرض من هذا المبحث هو التعرف على مفهوم إدارة المخاطر والأساليب الوقائية والمتبعة لتسييرها ، وأخيرا مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

تعددت تعاريف إدارة المخاطر واختلفت لكن مع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هذه التعاريف نتج على هذه الأخيرة مفاهيم جديدة لإدارة المخاطر.

1. تعريف إدارة المخاطر:

- تعرف إدارة المخاطر على أنها " عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من آثارها " ¹.
- كما تعرف بأنها " تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه " ².
- و تعرف أيضا أنها " تتم من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس، متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها " ³.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقييمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

2. مراحل وأساليب إدارة المخاطر:

هناك أربعة مراحل في إدارة المخاطر البنكية وهي: ⁴

- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر؛

¹The Our Community town, An Introduction to Risk Management, published By, www, ourcommunity.com site consulte le 15/11/2017.

² أسامة عزمي سلام وشقيري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ط 2، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 39.

⁴ نعيمة بن العامر، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص 82.

- قياس درجة الخطر ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين وكذلك تقويم غرض التعرض للخطر؛
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود؛
- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر.
- أما أساليب إدارة المخاطر تتمثل فيما يلي:¹
- تجنب المخاطر ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة؛
- السيطرة عليها من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة؛
- تحويل المخاطر وذلك بنقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقلها إليها مثل التأمين.

3. أدوار إدارة المخاطر:

يتمثل دور إدارة المخاطر فيما يلي:²

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: حيث تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقاً لذلك وبدونها لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية.
- الميزة التنافسية: العلم بالمخاطر أمر ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء.
- المخاطر والقدرة على الدفع: ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا ورأس المال القائم على المخاطرة.
- اتخاذ القرار: رغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما.
- مخاطر التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها.
- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر.
- إدارة المحافظ: يعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات البنكية أحدث مجالات إدارة المخاطر.

¹ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ط 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 273.

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، ب ط ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 223-232.

4. العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر:

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:¹

- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف وإستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة؛
- كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا على ضرورة أن تتناسب السياسات وإدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك؛
- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب؛
- كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك بالأخص إدارة المخاطر.

¹ إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية

لكل بنك يجب أن تكون له أساليب وقائية لتفادي المخاطر، فهو يأخذ الضمانات التي تلاءم كل حالة ائتمانية وبالنسبة للمخاطر الأخرى فهو يلجأ إلى أساليب التغطية والتوريق للحد منها:

1. الضمانات:

إن تقدم القروض من طرف البنك لابد أن تقابله ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية في منح القرض فهي عبارة عن وسيلة أمان يجدها البنك ويشترط وجودها ولو صوريا كالضمان الشخصي¹.

2. أنواع الضمانات:

أ. الضمانات الشخصية: وهي أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية في شخص آخر، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر. وتأخذ الضمانات الأشكال التالية:²

– الكفالة: هي عقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه.

– الضمان الاحتياطي: ويلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية بقيمة القرض تمثل تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقرض عن السداد.

ب. الضمانات العينية: من أهم أنواعها نجد:³

– قروض بضمان أوراق تجارية: إن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق التي يستخدمها التجار فيما بينهم في معاملاتهم ويتضمن مبلغ مالي معين لأجل معين ويمكن نقل ملكيتها عن طريق التظهير.

– قروض بضمان أسهم وسندات: تمنح هذه القروض شرط أن تكون الأوراق المالية متداولة في سوق الأوراق المالية لأن ذلك يضمن وجود سوق جاهزة لبيعها عند الحاجة.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ المرجع نفسه، ص 58.

- منح قروض بضمان ودائع: تقدم البنوك للعملاء قروض بضمان ودائعهم أو ودائع الغير وقد تكون هذه التسهيلات الائتمانية بذات عملة الوديعة أو بعملة أخرى في حالة عدم الرغبة في تصفية الوديعة وخسارة الفوائد عليها.
- منح قروض بضمان بضائع مرهنة: قد يمنح البنك قروض بضمان بضائع مستوردة عن طريق اعتماد مستندي فتح بالبنك، أو بضائع مشتراة محليا ويتطلب قبولها كرهن على نوعية البضاعة وقيمتها ومدى كفايتها لتغطية قيمة الائتمان الممنوح.
- منح قروض بضمان رهن عقاري: تعد العقارات من أحسن الضمانات المقبولة لدى البنك لأنها تتمتع بثبات أسعارها وعدم تعرضها للتذبذب، مع الملاحظة أن أسعار الأراضي في أغلب الأحيان تتزايد قيمتها بمرور الزمن.

3. استحداث أدوات مالية لتغطية الخطر:

- أ. عقود الخيار:¹ وهي اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية وربما العملات من طرف ثاني بسعر محدد متفق عليه مقدما على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنقضي بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ الانتهاء أو التنفيذ في التاريخ المحدد لانتهاء العقد، وهناك نوعان من عقود الخيار:
 - خيار الشراء: هو الذي يتضمن حق اختيار الشراء لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة أو مكافأة يدفعها لمحرر العقد.
 - خيار البيع: هو الذي يتضمن حق اختيار البيع لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقد.
 - ب. عقود المبادلة: هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة، وهو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الخيار، وعقود المبادلة تستخدم لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف أو أسعار الفائدة أو كليهما معا².
- وعلى الرغم من توسع عقود المبادلة لتشمل أنواع عديدة من الأصول إلا أنها غالبا ما تركز في أدوات دين وتدعى بمبادلة أسعار الفائدة ومبادلة العملات، فإذا كان عقد المبادلة على أساس سعر الفائدة فإنه يتم مبادلة سعر فائدة ثابت

¹ محمد الصالح الحناوي وآخرون، الإستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها (مدخل التحليل الأساسي والفني)، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 309-312.

² المرجع نفسه، ص 126.

بآخر متغير على أساس مؤشر LIBOR أما إذا تعلق عقد المبادلة بعملات فإنه يتم التبادل على أساس عملة متغيرة بعملة ثابتة¹.

ج. العقود المستقبلية: تعرف بأنها "عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو إستيلاء سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، ويعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسهولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة يستلزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال"².

4. التوريق: يعرف بأنه: " عملية تحويل القروض البنكية إلى أوراق مالية تطرح للتداول، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقترضين آخرين (مشترو الأوراق المالية) وهو ما يطلق عليه التمير المالي Pass- Through Finance"³.

المطلب الثالث: الأساليب المتبعة لتسيير المخاطر في البنوك التجارية

يتم التركيز في هذا المطلب على الطرق المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة ومعالجة الديون المتعثرة، ومن أهم أساليب التسيير نجد:

1. تسيير المخاطر الائتمانية: تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام البنكي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

- الاستعلام البنكي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:⁴

¹ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، ط1، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 112.

² رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 68.

³ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ط1، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص 132.

⁴ مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدتها-قياسها-إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، يومي 16-18 أفريل، جامعة الزيتونة، عمان، 2007، ص 11.

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعه المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.
- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:
 - الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعه إذا ما كان دائما أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك؛
 - الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
 - التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها؛
 - المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشريات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر؛
 - تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات في إدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.
- من بين الآليات المستخدمة لإدارة مخاطر الائتمان ومتابعته هي التنوع على مستوى القروض والحفظة، وتمثل هذه الآليات فيما يلي:
 - تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز¹: تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:
 - تحليل الحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء؛
 - تحليل الحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)؛

¹ المرجع نفسه، ص 12.

- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)؛
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).
- فالتنوع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز Markowitz الذي قدم التصورات التالية:
- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) " أي أن معامل ارتباط -1 " فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائياً، إلا أنه غير ممكن عملياً؛
- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط $= 0$ " فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير؛
- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط $+1$ " فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر، وبذلك انعكست نظرية التنوع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنوع كبير كلما قلت المخاطر.
- تنوع المحفظة¹: بالرغم من التطور الكبير الذي توصلت له النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فان الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية، التي قدمها مركوفيتش 1959م والذي ابرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، ومازالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنوع أصول المحفظة وينطوي تنوع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة.
- 2. تسير مخاطر السيولة: لا يمكن القول أن تسير مخاطر السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات وهناك تسير قصير المدى وتسير طويل المدى.
- التسير قصير المدى (تسير الخزينة)²: التسير الشامل للأصول والخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائماً بالاهتمام بتسير خزينتها، أي تسير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية وقوانين الصرف.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 32.

— التسيير طويل المدى: يتم تسيير مخاطر السيولة على المدى الطويل بتحديد السقف لمختلف أقسام هيكلية الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

العامل الرئيسي لتسيير مخاطر السيولة طويلة وقصيرة المدى، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال، التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة وبأقل تكلفة لمستحقات على مستوى الخصوم والأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كحجم المردودية ونوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية ولها قيمة واسعة.

3. تسيير مخاطر أسعار الفائدة

— إدارة فجوة حساسية الاستثمار: تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا لتقييم الأصول المولدة للعائد. ويتم احتساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية: $ISGAP : ISA - ISL^1$

حيث:

— ISGAP: فجوة حساسية الفائدة.

— ISA: الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

— ISL: الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

فإذا كان ناتج المعادلة موجب فهذا يعني أن البنك يمتلك أصولا حساسة وهو ما يعد وضعاً استثمارياً مفضلاً، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره للأصول يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته، أي أن المحصلة تمثل ربحية ويطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة، والعكس صحيح في حالة ما إذا كان ناتج المعادلة سالب.

4. معالجة الديون المتعثرة: تنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:²

— أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان: وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، ومخاطر الضمانات العقارية فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة؛

— أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض: تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² مفتاح صالح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه اتجاه البنك.

— أسباب خارجية: تتمثل في

— أسباب خارجية عن سيطرة إدارة البنك والعميل وتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد (مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة.

فالقروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساساً مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض ويمكن صياغتها فيما يلي:¹

— فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر الوفاء بالالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراساتها وتصحيح الإختلالات كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على سداد القرض الممنوح؛

— وإذا لوحظ أن حالة المقترض هي مؤقتة أو ظرفية تعمل إدارة الائتمان على مساعدة العميل وتقديم المشورة بتأجيل السداد، إعادة الجدولة، تخفيض نسبة الفوائد على القروض كما قد تمنحه تسهيلات إضافية لتسهيل نشاطاته. وتلجأ إدارة الائتمان إلى مثل هذا الأسلوب الودي في العلاقات الوثيقة مع العملاء ذوي الثقة والسمعة الجيدة حفاظاً على مركز البنك مع العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد؛

— أما في حالة أن تبين من خلال عملية التحليل الائتماني أن حالة المقترض صعبة فتكون إدارة الائتمان أمام حالة قرض متعثر يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه.

¹ المرجع نفسه، ص 13 - 14.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

1. أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر السابقة الذكر وكيفية التعرف عليها بأسلوب النسب الذي يعتبر من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة المخاطر في التعرف على هذه الأخطار من أجل معالجتها أو على الأقل التقليل من حدتها.

الجدول رقم (01) : أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - إجمالي القروض / إجمالي الودائع - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص239.

2. الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية الأكثر خطورة على البنوك لما ينتج عنها من عسر مالي وقد يصل في بعض الأحيان إلى إفلاس البنوك لذا تم البحث عن محددات لهذه المخاطر وأساليب ومقاييس لقياسها يتم أبرزها في الجدول التالي.

جدول رقم (02): الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	1. متوسط الأصول / القروض 2. القروض غير المسددة / إجمالي الخسائر 3. خسائر القروض / إجمالي الخسائر 4. احتياطي خسائر القروض / القروض	1. درجة تركيز القروض 2. معدل نمو القروض 3. معدلات الإقراض المرتفعة 4. الاحتياطات / القروض غير المسددة	1. تحليل الائتمان 2. توثيق الائتمان 3. رقابة الائتمان 4. تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	1. القروض / الودائع 2. الأصول السائلة / الودائع	1. الأموال المشتراة 2. تكاليف الإقراض 3. الأصول السائلة 4. الإقراض / الودائع	1. خطة السيولة 2. خطة سيولة للطوارئ 3. نموذج التكلفة أو التغير 4. تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	1. الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة 2. الفجوة	1. سلسلة الفجوات 2. تحليل التدفق 3. الفجوات المتحركة	1. إدارة الفجوة المتحركة 2. تحليل التدفق

المصدر: نادية أبو فخر، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد 2، جامعة عين شمس، مصر، 1998، ص 236.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر البنوك التجارية نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، وتعد البنوك التجارية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد.

إن البنوك التجارية تتعرض لمخاطر مختلفة وهذا لاختلاف مصادرها من نظامية وغير نظامية، فالمخاطر النظامية يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل عكس المخاطر غير النظامية والتي يمكن تجنبها وإدارتها بشكل يسمح باستمرار نشاط البنك.

ويمكن القول أن البنوك التجارية تكون عالية المخاطر عندما تعاني من إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم للتغيرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار، لذلك نجد أن صور المخاطر متنوعة ولكن المخاطر الائتمانية هي الأكثر خطورة باعتبار الائتمان النشاط الأكثر عائداً لها.

لذا كان لزاماً عليها البحث عن السبل المجدية للتخلص أو التخفيف من حدتها من خلال مراحل إدارتها لتلك المخاطر، وأفضل وسيلة لتجنب المخاطر هي الأخذ بالجانب الوقائي، ويتحقق ذلك بوضع ضوابط وإجراءات تستند على الموضوعية والواقعية في اختيار الضمانات المناسبة واستخدام الأدوات المالية للتغطية والتوريق.

الفصل الثاني

المخاطر وكيفية إدارتها في البنوك

الإسلامية

تمهيد

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التجارية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية في أنحاء كثيرة من بلدان العالم فأصبح لها دورا بارزا في الأسواق المالية.

في ظل هذا التقدم والتقيد بالمبادئ الشرعية، جعلها تواجه عدة تحديات تتطلب منها المواكبة والتطور بما لا يخرج عن نطاق عملها والأسس التي قامت عليها، أما فيما يتعلق بالمخاطر المصاحبة لعملها فهي لم تسلم منها. فاختلاف طبيعتها عن البنوك التجارية وذلك لان أعمالها تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، والتمويل باستخدام صيغ إسلامية قد غير من أنواع المخاطر التي تواجهها، والبنوك الإسلامية لها أساليب في إدارة المخاطر والحد منها، وهذا ما سيتم التعرض له من خلال:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية؛

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؛

المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في إدارة المخاطر.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ذات خصوصية تميزها عن باقي البنوك سواء بالنسبة للعملاء أو الأدوات الاستثمارية، التي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وأن الغرض من هذا المبحث هو التعرف على البنوك الإسلامية وطبيعة نشاطها من خلال ماهيتها ومختلف خصائصها ومن ثم التعرف على أهدافها وأخيراً التعرف على صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

قبل التعرف على مفهوم البنوك الإسلامية، لا بد من الوقوف على تطوره ونشأتها ومراحل انتشارها عبر العالم.

1. نشأتها:

انطلاقاً من تحريم الربا، ظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية والأدوات التمويلية في الدول الإسلامية فبدأ التفكير في إنشاء بنوك تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، منذ الأربعينيات من القرن العشرين حيث نشأت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، وأخذت باكتساب الفكرة في عام 1950م وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع بدون عائد¹، ثم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد إلا أن التجربة المذكورة لم تنجح بسبب الافتقار إلى جهاز إداري ومالي كفي، وعدم إقبال المودعين على الإيداع لدى البنك.

وقد جاءت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام 1963م، حيث تم إنشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية"، التي أقيمت في ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية²، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات.

ولقد شهدت فترة السبعينيات أول ظهور وانتشار لها عبر مختلف الدول الإسلامية ويمكن إدراج جدول يوضح أهم هذه البنوك المنتشرة عبر العالم الإسلامي منذ (1971م - 1993م) كمايلي:

¹ شعاشية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص 168.

² محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها-نشأتها-تطورها-نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، ب ط، الجزائر، 1990، ص 46.

الجدول رقم (03): انتشار البنوك الإسلامية عبر العالم الإسلامي في الفترة (1971-1993)

اسم البنك	سنة الإنشاء	بلد الإنشاء
1. بنك ناصر الاجتماعي	1971	مصر
2. بنك دبي الإسلامي	1975	الإمارات العربية المتحدة
3. بنك فيصل السوداني الإسلامي	1977	السودان
4. بنك فيصل الإسلامي	1977	مصر
5. بنك التمويل الكويتي	1977	الكويت
6. البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	1978	الأردن
7. بنك البحرين الإسلامي	1979	البحرين
8. مصرف قطر الإسلامي بالدوحة	1982	قطر
9. بنك فيصل الإسلامي	1983	النيجر
10. بنك فيصل الإسلامي	1984	تركيا
11. بنك البركة التركي	1985	تركيا
12. بنك التمويل السعودي-التونسي	1985	تونس
13. بنك الأوقاف الكويتي-التركي	1989	تركيا
14. بنك قطر الدولي الإسلامي	1990	قطر
15. بنك البركة الجزائري	1990	الجزائر
16. المصرف العراقي الإسلامي	1993	العراق

المصدر: خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

لقد أدى النجاح الباهر الذي حققته هذه البنوك إلى زيادة انتشارها عبر مختلف أنحاء العالم، إذ لم يقتصر هذا الانتشار على الدول الإسلامية فحسب بل إن الكثير من البنوك والمؤسسات المالية الدولية تبنت المعاملات البنكية الإسلامية، وهذا لنجاحها في جذب المدخرات مما شجع العديد من الدول الغير إسلامية على فتح بنوك إسلامية أو جعل بنوكها التجارية تقدم خدمات بنكية إسلامية.

توالى بعد ذلك إنشاء هذه الأخيرة لتصل إلى 300 بنك ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من 90 دولة من دول العالم، وذلك حسب تقرير عام 2004 الصادر من المجلس العام للبنوك الإسلامية.

2. تعريفها:

تعددت تعاريف البنوك الإسلامية ومن أهمها:

- عرف البنك الإسلامي من طرف اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة بأنها¹ "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءاً".
 - كما يعرف أيضاً بأنه² "مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها، في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح".
 - وهو أيضاً³ "مؤسسة بنكية استثمارية ذات رسالة تنمية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي".
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياته.

¹ اتفاقية، إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1977، ص 10.

² غسان السبلائي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³ عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 7.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البنوك الإسلامية

1. أنواع البنوك الإسلامية:

تأخذ البنوك الإسلامية أنواعا مختلفة وذلك حسب المنظور البيئي أو الوظيفي الذي تعمل فيه:¹

أ. البنوك الإسلامية من منظور بيئي وتنقسم إلى:

- بنوك إسلامية خاضعة للقوانين التقليدية: تعمل هذه البنوك وفقا للشريعة الإسلامية، وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المحلية ومن أمثلتها شركة البركة الدولية المحدودة في بريطانيا.
- فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية الربوية: لقد انتشرت هذه الظاهرة كثيرا في الدول الإسلامية وغير الإسلامية.
- البنوك الإسلامية العاملة في بيئة مختلطة: يقصد بها تلك البنوك التي تعمل في بيئة بنكية فيها خليط من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، ومن أمثلتها بنك البركة الجزائري.
- البنوك الإسلامية العاملة في بيئة إسلامية غير مختلطة: يقصد بها البنوك التي تعمل في بيئة يحرم فيها النشاط البنكي القائم على الربا، ومن أمثلتها البنوك الباكستانية والإيرانية والسودانية.

ب. البنوك الإسلامية من منظور وظيفي: وتنقسم إلى:

- بنوك تنمية دولية بالدرجة الأولى: يهدف هذا النوع من البنوك إلى تنمية الاقتصاد القومي للدولة عن طريق تنمية الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تقوم بمنح قروض حسنة لتمويل البرامج والمشروعات الإنتاجية ومن أمثلتها البنك الإسلامي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.
- بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى: يركز هذا النوع من البنوك على الناحية الاجتماعية، بغرض المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين الأفراد ومن أمثلتها بنك ناصر الاجتماعي.
- بنوك تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى: أنشئ هذا النوع من البنوك أساسا لتكون مؤسسات مالية استثمارية تقوم بأعمال التمويل الاستثماري بطرق متعددة، ومن أمثلتها بيت التمويل الكويتي.
- بنوك إسلامية متعددة الأغراض: هي تلك البنوك التي تقوم بمختلف الأعمال البنكية والتجارية والاستثمارية، ومن أمثلة هذا النوع من البنوك بنك فيصل الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره ، ص 56-57.

2. خصائص البنوك الإسلامية:

- البنوك الإسلامية تختلف اختلافا جذريا في أسلوبها عن البنوك الربوية حيث أنها تمتاز عنها بميزات واضحة مستمدة من الشريعة الإسلامية ويمكن إيضاحها فيما يلي:
- ارتباطها بالعقيدة الإسلامية: أي أنه على البنوك الإسلامية الالتزام في معاملاتها بالحلال والابتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها؛
 - عدم التعامل بالربا: لا يتعامل البنك الإسلامي بالفائدة أيا كانت صورها أخذا أو عطاء؛
 - تجنب التراكمات النقدية: تحرم الشريعة الإسلامية بيع الديون بغير قيمتها الاسمية بغض النظر عن موعد استحقاقها لأن أي فارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية يعتبر ربا ومنه فالبنوك الإسلامية لا تستطيع الدخول في تراكمات الأصول النقدية.
- ويمكن تلخيص خصائصها في النقاط التالية:
- الطابع العقائدي: أي خضوعها للمبادئ والقيم الإسلامية والتي تقوم على أساس إن المال مال الله سبحانه وتعالى وإن الإنسان مسؤول عنه وسيحاسب عليه في الآخرة كما قال سبحانه وتعالى 'وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه'¹، وقوله 'واتوهم من مال الله الذي أتاكم'².
- ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها، ولتنفيذ هذه الخاصية تقوم هذه الأخيرة بتعين هيئات للرقابة الشرعية تتولى هذه الهيئات مسؤولية مراقبة أعمال هذه البنوك لضمان توافقها مع الشريعة، وتؤدي هذه الخاصية للبنوك الإسلامية إلى ارتفاع دورها الاجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية.
- عدم التعامل بالفائدة: إن الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تجريد العمل البنكي من الربا، وهو الفارق الجوهرى بينها وبين البنوك التجارية التي تعتمد على أسلوب الفائدة وتعوض البنوك الإسلامية أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف. وهذا راجع لتحريم الربا لقوله سبحانه وتعالى 'يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فادنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون'³.

¹ سورة الحديد، الآية 07.

² سورة النور، الآية 33.

³ سورة البقرة، الآية 277، 278.

كما تتميز البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها البنوك الربوية وهي: نشاط القرض الحسن ونشاط صندوق الزكاة.

المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

تتنوع مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بين مصادر داخلية وأخرى خارجية وكل هذه الموارد تساعد على تكوين القدرة الاستثمارية للبنك وتدعم المركز المالي له.

1. **موارد داخلية:** يقصد بالموارد الداخلية الأموال المتاحة للاستثمار، والتي تعود حقوق ملكيتها للبنك الإسلامي. وهي المصادر التي يعتمد عليها هذا الأخير في بدء حياته ثم يستمر دورها مع توسع أنشطته وعملياته وتنقسم الموارد الداخلية إلى:

أ. **رأس المال:** يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين عند بدا تأسيسه فهو المورد الأول الذي يبدأ به البنك نشاطه، لذا يشترط أن يكون حاضرا لا دينا في الذمة.

ب. **الاحتياطات:** هي المبالغ المقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع والتي تدعم المركز المالي للبنك وتحفظ رأسماله من أي اقتطاع¹، مع إتاحة الفرصة لمقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل وهي تنقسم إلى عدة أنواع أهمها:²

- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح، يكون البنك ملزما بتكوينها بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي، ويهدف هذا الاحتياطي إلى دعم المركز المالي للبنك وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين.

- **الاحتياطي العام:** هو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال البنك، ويمكن لهذا الحساب أن يخضع لنفس الشوط ولا يشترط أن تكون نسبته مساوية لنسبة الاحتياطي القانوني.

- **الاحتياطي الخاص:** يحتفظ به البنك اختياريا ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تحديد إدارة البنك، إلى الحاجة إليه لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.

ت. المخصصات والأرباح غير الموزعة

- **المخصصات:** هي مبالغ تخصم من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الوقوع خلال الفترة المالية المستقبلية، ومن أمثلتها: مخصصات الاهتلاكات والمؤنات، مخصصات مخاطر الاستثمار.

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف - دراسة مقارنة-، ط 1، دار الفكر، الإسكندرية، 2007، ص 406.

² رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 50.

- الأرباح غير الموزعة: هي جزء من الأرباح التي يتم احتجازها بقرار من مجلس الإدارة، وترحيلها إلى دورات لاحقة من أجل استخدامها في توسيع نشاط البنك أو تمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

2. موارد خارجية: يقصد بالموارد الخارجية في البنوك الإسلامية الأموال التي يتلقاها البنك من الخارج والتي تشكل أساساً من الودائع بمختلف أنواعها، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

أ. الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): هي الأموال التي يودعها أصحابها ويتعهد البنك الإسلامي برد قيمتها دون فائدة أو عائد، وتبقى تحت تصرف أصحابها بحيث يمكنهم سحبها دون قيد أو شرط أي دون إخطار مسبق، ويتم استخدامها في أغراض قصيرة الأجل يجب أن تكون حذرة حتى لا يتعرض البنك لأي موقف يهدد ثقة المتعاملين فيه، ويعتبر هذا النوع من الودائع أقل نسبة من حيث الاعتماد عليها كمصدر للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى¹.

ب. الودائع الاستثمارية: يطلق عليها كذلك بودائع لآجل وهي الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي، من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة وتمثل نسبة الودائع الاستثمارية أعلى توظيف مالي في البنك الإسلامي وهي تختلف من بنك إلى آخر تنحصر نسبتها ما بين 74% إلى 95%. وفي الودائع الاستثمارية البنوك الإسلامية لا تضمن لا أصل الوديعة ولا العائد، فالقاعدة الفقهية المطبقة على هذا النوع هي قاعدة الغنم بالغرم، فالعميل يحصل على الربح (الغنم) ويتحمل الخسارة (الغرم) إذا وقعت.

ت. الودائع الادخارية: تعرف أيضاً بودائع التوفير، هي الأموال المودعة لدى البنك الإسلامي قصد ادخارها لوقت الحاجة إليها²، يعطى صاحبها بموجبها دفتر توفير، يقيد فيه إيداعاته وسحوباته وبهذا يضمن المودع قيمتها من البنك.

يخير البنك صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح وفقاً لعقد مضاربة مطلق أو مقيد، وان يودع جزءاً منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الأخير لمقابلة السحب وفقاً للاحتياجات، أو يودع هذه الوديعة بدون أرباح مع ضمان أصلها، وبذلك يكون حكمها حكم الودائع تحت الطلب.

¹ عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، ط 2، الدار الجامعية، بيروت، 2007، ص 175.

² المرجع نفسه، ص 168.

ث. **الصكوك الإسلامية:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية¹.

المطلب الرابع: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثماراتها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين الأولى هي أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الربح والثانية هي أساليب التمويل القائمة على المديونية وفيما يلي شرح لأهم الصيغ المكونة لكل أسلوب²:

1. أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الربح: وتمثل فيما يلي:

أ. **التمويل بالمضاربة:** تعد صيغة التمويل بالمضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ أن هذه الصيغة تتميز بكفاءة وفعالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها.

ب. **التمويل بالمشاركة:** هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة، من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منها ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال.

2. أساليب التمويل القائمة على المديونية: وتمثل فيما يلي:

أ. **التمويل بالمrabحة:** هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منها ربحاً.

ب. **التمويل بالتأجير:** تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر يتفق عليه، وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر.

ت. **التمويل بالسلم:** بيع السلم هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، ولكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فوراً أو عاجلاً وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين.

ث. **التمويل بالاستصناع:** هو أن يطلب شخص من شخص آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون الموارد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين.

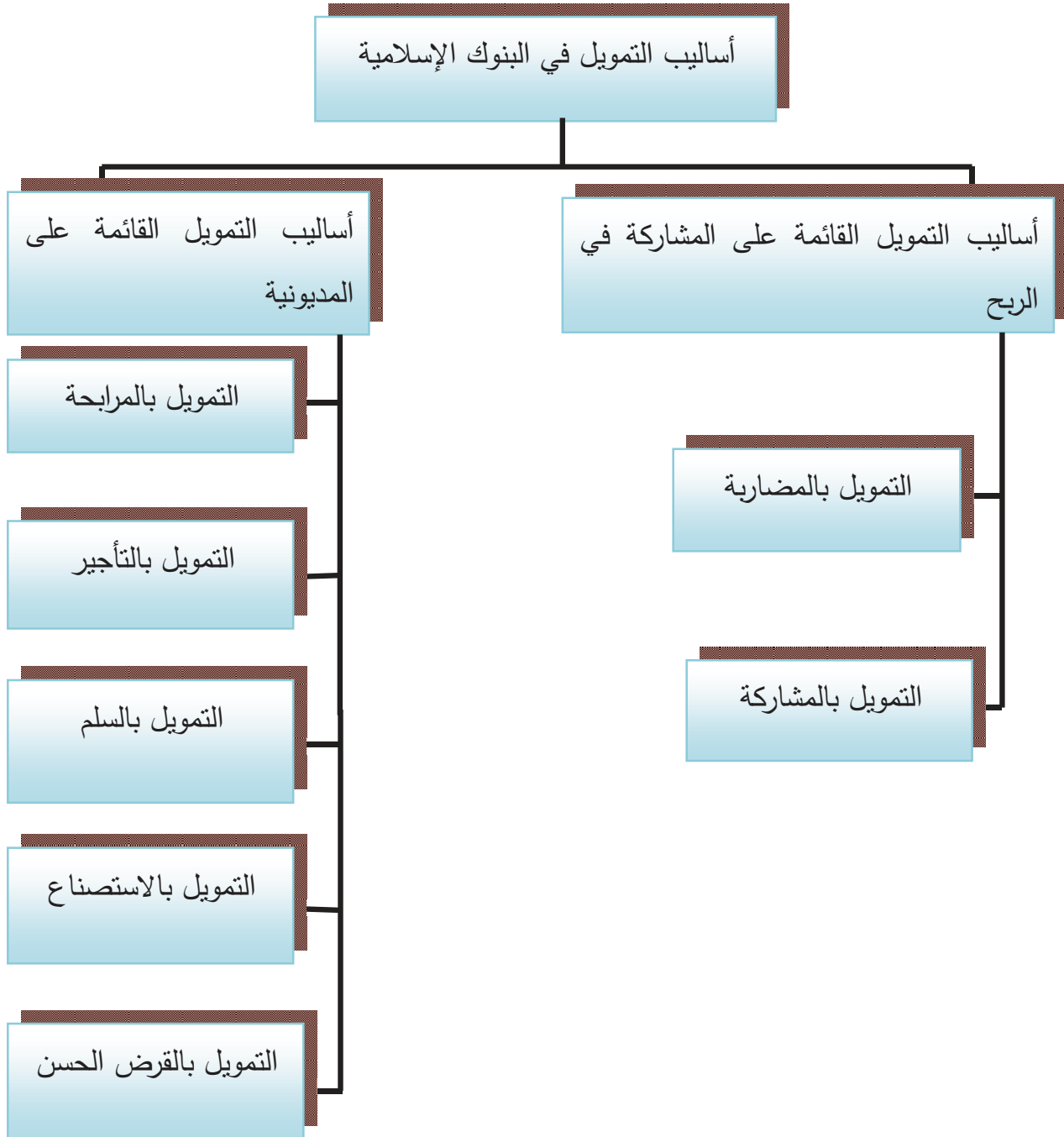
ج. **التمويل بالقرض الحسن:** هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد، الدين هم بحاجة إلى مساعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم مادياً.

¹ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد التاسع، ورقة، 2011، ص 2.

² رتيبة بركيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ويمكن تلخيص هذه الأساليب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أساليب التمويل في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: رتبة بركبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة منها ما هو متعلق بطبيعة صيغ التمويل الإسلامي، ومنها ما هو متعلق بالمعامل، وبعضها متعلق بالبنية الداخلية للبنك، وبعضها متعلق بالإطار البيئي والسياسي الذي يعمل فيه البنك الإسلامي، وفي سبيل التقليل من المخاطر والتحكم فيها على البنوك الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لإدارة المخاطر، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديات البنوك الإسلامية وطبيعة مخاطرها، ومختلف المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل وأسباب ارتفاعها ومراحل إدارتها.

المطلب الأول: تحديات البنوك الإسلامية وطبيعة مخاطرها

تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات كما تواجهها عدة مخاطر منها مخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

1. تحديات البنوك الإسلامية:

أ. التحديات الداخلية:

تتمثل التحديات الداخلية فيما يلي:¹

- **التحديات من الناحية التشريعية:** وذلك من حيث تناقص الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية والعلماء المسلمين، ويلاحظ أن بعض البنوك الإسلامية تعيش مع تطوير المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها مما يصل إلى درجة التساهل والتفريط.
- **التحديات من الناحية القانونية:** عدم اعتراف البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك أن قوانين التجارة والبنوك والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية.
- **التحديات من الناحية الاقتصادية:** منع المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وملك العقارات والمعدات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل، كما أن فرض الضرائب المرتفعة وعوائدها تؤثر سلباً على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال وفوائد البنوك التجارية.
- **التحديات من الناحية التشغيلية:** إلزام البنوك الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع الشريعة الإسلامية، كذلك زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى

¹ بشير بن عيشي وغالم عبد الله، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة للمصارف الإسلامية-، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية يومي 24 و25 أبريل، المركز الجامعي بشار، 2005، ص ص 14-15.

البنوك الإسلامية وتوسع آفاقها مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمار جديدة متنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- **التحديات من الناحية الإدارية:** افتقارها للتنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين البنوك الأخرى.

ب. التحديات الخارجية:

- **المنافسة:** حتى الآن احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة على الموارد المالية الخاصة بالعملاء ذوي دوافع إسلامية، ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة حيث أن البنوك الإسلامية تواجه الآن زيادة مستمرة في المنافسة والتطور أمام الذي حدث في النظام البنكي الإسلامي في السنوات القليلة هو دخول البنوك التجارية في هذا السوق.¹

- **العولمة:** نظرا لسياسة التحرير فإن الأسواق العالمية تتقارب بسرعة للتلاقي في سوق واحدة، ويتيح ذلك فرصا للبنوك الإسلامية بقدر يمثل تحديات لها، فمن ناحية ستنجح العولمة قدرا أكبر من تنوع المحفظة مما يقلل من المخاطرة في صيغ المشاركة في الأرباح، وسيفتح ذلك فرصا للبنوك الإسلامية لزيادة استخدام مثل هذه الصيغ وكذلك يتوقع أن يسمح للبنوك الإسلامية فتح المزيد من الفروع في البلدان الغربية، ومن ناحية أخرى يتعين على البنوك أن تكون منتظرة للمزيد من المنافسة الشرسة من البنوك الأجنبية.²

- **انعدام مؤسسات الأسهم:** تعتمد البنوك التجارية في تمويلها الطويل الأجل على استعمال سوق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم، كذلك شركات التأمين وصناديق التقاعد أهم الاستثمارات طويلة الأجل، وعلى هذا الأساس فإن حاجة البنوك الإسلامية إلى أسواق الأسهم كبيرة إذ لا يمكنها أن تتعامل في السندات ذات الفائدة.³

¹ منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2001، ص61.

² خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص68.

³ منور إقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص61.

2. طبيعة مخاطر البنوك الإسلامية:

- **مخاطر الائتمان:** تكون في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقود (مثلا في حالة عقد السلم أو الإستصناع) أو عليه أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المراجحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة، وفي حالة صيغ المشاركة والمضاربة تكون في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله¹.
- **مخاطر السعر المرجعي:** بما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فإن نتيجة ذلك عدم تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة لكن في الواقع هناك مخاطر، فالمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة، ففي عقد المراجحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر LIBOR، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك أن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت ومنه فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تحركات سعر الفائدة في السوق البنكية².
- **مخاطر السيولة:** هي عدم قدرة البنك الإسلامي على الوفاء بالتزاماته مما يعرضه لخسائر محتملة، فالبنوك الإسلامية لا تقدم الأموال قروضا لآجال محددة بل تقوم بتمويل مشاريع حقيقية يصعب في معظم الأحيان ضبط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتائجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب³.
- **مخاطر أخلاقية:** أشار العديد من الباحثين إلى الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها (صاحب المشروع) الممول من قبل البنك الإسلامي في غير صالح الأصيل، أو قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات يقصد الحصول على ما لا يستحقه من المنافع⁴.
- **مخاطر أسعار الصرف:** تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر أسعار الصرف من خلال بيع أو شراء الموجودات والإجارة التي تقوم على تأجير هذه الموجودات⁵.

¹ الأخضر لقيطي وحمزة غربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملتقى حول أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، ب س، ص9.

² طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003، ص65.

³ خالد خديجة وغالب عوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة أيام 16-18 أبريل، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص28.

⁴ المرجع نفسه، ص19.

⁵ خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص69.

- **مخاطر التشغيل:** هناك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين، وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدرية تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية.¹
- **مخاطر الثقة:** قد يؤدي معدل عائد منخفض للبنك الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في السوق البنكي، إلى هذا النوع من المخاطر حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مراد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي، وقد تحدث كذلك بعدم الالتزام الكامل للبنوك الإسلامية بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود المبرمة بينها وبين المتعاملين معها، وبما أن أساس أعمال البنوك هو التزامها بالشرعية الإسلامية فإن عدم مقدرتها على الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر وبالتالي تؤدي إلى سحب الودائع.²

المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في عملها صيغ إسلامية مختلفة وهذه الأخيرة تتعرض لمخاطر يمكن إيضاحها من خلال أهم الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية.

- **مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:** إن قيام البنك الإسلامي بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد مثل المراجعة والإجارة والإستصناع، وفي الواقع فإن استخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في أدنى الحدود، وهو بذلك المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ، حيث تزايد المخاطر المتوقعة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن وسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنياتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة والأطر الرقابية جميعها لا تشجع على التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية وللتخلص من هذه المخاطر على هذه الأخيرة أن تعمل كبنوك شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية.³

- **مخاطر التمويل بالمرابحة:** يعتبر عقد المراجعة من أكثر العقود المالية الإسلامية استخداماً، وإن أمكن تنميط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التجاري الربوي، ونظراً للتشابه بين المخاطر المرتبطة بها العقد ومخاطر التمويل الربوي، فإن عدداً من السلطات الرقابية في عدد من البلدان قد قبلت وأجازت هذا العقد كصيغة تمويلية، وعلاوة على ذلك فإن الآراء الفقهية حول العقد في صورته الحالية غير متفقة، ويمكن

¹ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² المرجع نفسه، ص 67.

³ الأخضر لقيطي وحمزة غربي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أن تشكل هذه الآراء المتباينة مصدرا لما يمكن تسميته مخاطر الطرف الآخر في العقد مع عدم وجود نظم تقاضي غير فعال¹.

- مخاطر التمويل بالسلم: هناك نوعين من المخاطر هما:²

- تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم، وبما أن هذا الأخير يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون؛
- يتمثل الخطر الثاني في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط.

- مخاطر التمويل بالإجارة: تتمثل مخاطر هذه الصيغة فيما يلي:³

- مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب في خسارة كبيرة.
- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: ويعني ذلك تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: خاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايد في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

- مخاطر التمويل بالإستصناع: مخاطر الطرف الآخر في عقد الإستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة

بتسليم السلع المباعة إستصناعا تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم

¹ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² المرجع نفسه، ص 69.

³ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر، جامعة بيسكرة، 2009، ص 5.

السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة الزبون وأقل تعرضاً للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلماً.

كما توجد أيضاً مخاطر ناشئة عن عدم السداد من المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

وهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع لأن هذا الأخير عندما يدخل في هذا العقد يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهنة فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن¹.

المطلب الثالث: أسباب ارتفاع المخاطر وآثارها على البنوك الإسلامية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية والآثار الناجمة عن هذه المخاطر وكيفية تأثيرها على العمل البنكي الإسلامي.

1. أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية:

- تعود أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من العوامل أهمها:²
 - افتقار البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية كالموارد المالية والخبرات الاستثمارية المناسبة والأجهزة المعاونة والنظم؛
 - حداثة النظام البنكي الإسلامي، إذا كانت هذه البنوك في بداياتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق البنكية وهو ما لا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل؛
 - مؤثرات البيئة المحيطة، إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية، منها التشريعات والإجراءات التي توضع لتخدم الصيرفة التجارية، بالإضافة إلى إخضاع البنوك الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها البنوك المركزية والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل البنكي الإسلامي، كما تواجه البنوك مشاكل في السياسة المالية؛
 - المفاهيم الاجتماعية الخاطئة السائدة، حيث ينظر للبنوك الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح، أو أنها بنوك مثلها مثل البنوك التجارية تتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة؛

¹ الاخضر لقيطي وحمزة غربي، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

² هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 70-71.

- مؤثرات البنية الذاتية للبنوك الإسلامية، حيث استخدمت البنوك منهج المحاكاة للبنوك التجارية في بعض المجالات سواء فيما يخص استقطاب الموارد أو توظيفها كخدمات المالية التي تقدمها مثلاً؛
- غياب سوق مالية إسلامية نشطة، حيث تساهم الأسواق المالية في تطوير وتفعيل عمل البنوك الإسلامية.

2. آثار المخاطر على العمل في البنوك الإسلامية:

إن من أهم آثار ارتفاع درجة المخاطرة في العمل البنكي الإسلامي مايلي:

- الانحراف على أساس العمل البنكي الإسلامي: تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة لذا أطلق عليها اسم بنوك المشاركة، غير أن ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بتطبيق هذه الصيغة جعل البنوك الإسلامية تنحرف عن أساس عملها، فبدلاً من أن تواجه استثماراتها نحو الصيغ التي تعكس الطبيعة الاستثمارية الإسلامية القائمة على قاعدة الغنم بالغرم ومشاركة العميل في نتائج أعماله من ربح أو خسارة، لجأت للأساليب التي تتميز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض درجة المخاطرة فيها كالمراجحة مثلاً، وتعد هذه الأخيرة واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في السوق البنكية الإسلامية¹.

- الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل: إن تخوف البنوك الإسلامية من تعرضها للمخاطر خاصة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، جعلها توظف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل، ولم تحظى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل إلا بنسبة هامشية من جملة الاستثمارات، بالرغم من أن البنك الإسلامي هو بنك تنموي وأن الاستثمارات قصيرة الأجل لا تخدم هذه الغاية².

- الاعتماد على الضمانات التجارية: تبرر معظم البنوك الإسلامية توجهها نحو صيغة المراجحة للآمر بالشراء واعتمادها على الضمانات التجارية لارتفاع مستوى المخاطر لصيغ الاستثمار الأخرى والتي من أبرزها:

○ الكفاءة الأخلاقية والعملية للعملاء المستثمرين؛

○ خبرات الموارد البشرية وإمكانياتها الملائمة؛

○ نظم وقوانين العمل المتاحة³.

ونتيجة لهذا التوجه والاعتماد الكلي على الضمانات العينية والشخصية، فإن البنوك الإسلامية انحرفت انحرافاً أساسياً عن طبيعتها وتحولت إلى مؤسسات تقوم على تمويل الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال القادرين على تقديم

¹ غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عارضة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة من 16-18 أبريل، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص 20.

² أبو زيد ومحمد عبد المنعم، المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية أيام 7-9 ماي، جامعة الشارقة، أبو ظبي، 2002، ص 31.

³ غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عارضة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الضمان، وابتعدت عن تمويل الفقراء القادرين على العمل حسب النموذج النظري للعمل البنكي الإسلامي، وبذلك تكون قد فقدت السمات الاجتماعية الأساسية المميزة لها¹.

المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تمر إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية بعدة مراحل ولها أساليب في الحفاظ على رأس المال لأن المحافظة على هذا الأخير من أهم أهداف تعظيم الأرباح في الأجل الطويل.

1. مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية:²

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط البنوك الإسلامية؛
- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2. أساليب إدارة المخاطر للحفاظ على رأس المال في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية أمامها عدة خيارات للمحافظة على رأس المال وهي كالتالي:³

- تشكيل إدارة المخاطر على أساس مهني لا يعتمد على الرقابة البنكية للبنك المركزي وحسب، بل يتجاوز إلى وضع قواعد للتدقيق والموازنة في اتخاذ قرارات الاستثمار ليشمل المدير العام ومجلس الإدارة نفسه؛
- وضع الحسابات تحت الطلب في دفتر الأعمال وودائع الاستثمار في دعم المتاجرة، على أن يكون كفاية رأس المال لكلا الدفترين منفصلة؛
- وضع ودائع الاستثمار في شركة أوراق مالية تابعة للبنك ضمن متطلبات مستقلة بالنسبة لكفاية رأس المال.

3. سبل مواجهة التحديات: إن سبل مواجهة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية يمكن أن تتم من خلال عدة

إجراءات أهمها:⁴

¹ هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

[http:// www.4eqt. Com.site](http://www.4eqt.Com.site) consulté le 12/12/2017.

³ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ب ط، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 118-119.

⁴ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ب ط، منشأة المصارف، مصر، 2005، ص 267-271.

- ضرورة مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج البنكي والتوجه نحو التكتل والتكامل فيما بينهما لخلق تجمعات بنكية ذات حجم أكبر وقاعدة أوسع سواء على مستوى كل بلد أو على المستوى الإقليمي؛
- تفعيل الأدوار والمهام الموكلة للهيئات والمنظمات الدولية التي تحتضن العمل البنكي الإسلامي، ويمثل هذا العامل أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- العمل على استكمال منظومة الهيئات والمؤسسات التي تحتضن العمل البنكي الإسلامي وذلك بإنشاء هيئات أخرى لها مهام محددة بغرض تدعيم وترسيخ آليات العمل البنكي الإسلامي؛
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية تحديداً أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ ما يلزم بالنسبة للدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع غيرها من الوحدات العاملة في النشاطات المالية والبنكية الإسلامية؛
- إثراء التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على أسس إسلامية.

المبحث الثالث: الفرق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن التجارية في عدة فروقات لكن هذه الأخيرة لا تمنع من وجود تشابه بينهما سواءا في المخاطر أو غيرها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الفروقات بين البنوك التجارية والإسلامية ومن ثم إجراء مقارنة بين موارد واستخدامات النوعين سابقا الذكر من البنوك، أوجه التشابه والاختلاف في إدارة المخاطر، وأخيرا واقع البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية الحالية.

المطلب الأول: تمييز البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية

تتميز البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية من خلال ثلاث فروقات وهي كالتالي: الفروقات النظرية، الفروقات التنظيمية وأخيرا الفروقات التقنية.

1. الفروقات النظرية: يمكن إجمال الفروقات النظرية بينهما فيما يلي:¹

- قيام البنك الإسلامي على أساس عقائدي، بينما تقوم البنوك التجارية على أساس تجاري هدفها تحقيق الربح ومضاعفة الثروة، كما أن البنوك الإسلامية تراعي المبادئ الشرعية في التمويل أما البنوك التجارية فلا يهتمها مشروعية المشروع الممول وإنما مردوديته؛
- قيام البنوك الإسلامية على أساس أخلاقي، بينما البنوك التجارية فإنها تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فما دامت غاية البنك هي تحقيق أكبر عائد مالي ممكن فلا يهتم نزاهة الوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة؛
- قيام البنوك الإسلامية على أساس اجتماعي، حيث تقدم قروض حسنة بدون فوائد وهذا لزرع التكافل بين المسلمين، بينما البنوك التجارية فإن أساسها اقتصادي أكثر منه اجتماعي.

2. الفروقات التنظيمية: وتتمثل فيما يلي:²

- من حيث شكل المؤسسة: حيث تأخذ البنوك الإسلامية عموما شكل شركة مضاربة حيث يقوم المشتركون بما يقدمونه من حصص في رأس مال البنك مقام صاحب المال، إلى حين أن يقوم المدير ونوابه مقام المضارب أما البنوك التجارية فتتخذ عموما شكل شركة رأس المال المساهمة.
- من حيث الإدارة والتنظيم: تنقسم اللوحة التنظيمية للبنوك الإسلامية إلى ثلاث أجهزة وهي:
 - الجمعية العامة للمساهمين: والتي تمثل أصحاب الأسهم وتعتبر الجهاز السيادي للبنك وتمارس حق الملكية على رأس المال، كما أن لها الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

¹ محمد شيخون، المصارف الإسلامية (دراسة وتقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)، ب ط، دار وائل، الأردن، 2002، ص 109.

² عجة الجليلي، عقد المضاربة (القراض) في المصارف الإسلامية، ب ط، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 172-174.

○ مجلس إدارة البنك: والمتكون من المديرين التنفيذيين الممثلين لأصحاب الأسهم في الجمعية، ومن المهام الأساسية لهذا المجلس رسم الأهداف العامة للبنك ومتابعة تنفيذ الخطة وضمان إستراتيجية البنك الموضوعة من طرف جمعية المساهمين.

○ المدير العام: وهو الذي يسير البنك ويساعده في ذلك مستشارين في اختصاصات مختلفة، بحيث يوجد في البنك الإسلامي بعض المديرية المتخصصة التي تنعدم في البنوك التجارية مثل هيئة الرقابة الشرعية والتي توجد في أعلى الهرم، وتوجد مديرية المضاربة الشرعية التي تخصص في قطاع الاستثمار سواء كان صناعي، تجاري أو زراعي وتعتبر هذه المديرية من أضخم المديرية في البنك الإسلامي وهذه هي الميزة الأساسية التي تفرقها عن البنوك التجارية.

3. الفروق التطبيقية (التقنية): تتميز تقنيات البنوك الإسلامية بكونها أكثر اتساعاً من العمليات التجارية التي

تقوم بها البنوك التجارية، فالبنوك الإسلامية تقوم بنوعين من العمليات وهي كالتالي:

- عمليات تجارية: وهي خالية من الربا لأن البنوك الإسلامية تتقاضى مجرد أجر أو رسوم مقابل القيام بتلك العمليات مثل تحويل النقود من مكان إلى آخر، تأجير الخزائن الحديدية لمن يريد الانتفاع بها وغيرها من العمليات¹.

- عمليات بنكية إسلامية: وتقوم على أساس المبادئ التالية:²

○ مبدأ استحقاق الربح واستبعاد الربا: حيث يستحق الربح في الشريعة الإسلامية بثلاث طرق وهي المال، العمل والضمان، ويستبعد الربا الذي يعمل به البنك التجاري وهذا الأخير يتقاضى فائدة ثابتة، فإنه يصبح شريك للمضارب طبقاً لمبدأ الغنم بالغرم؛

○ مبدأ استمرار الملك: إن الملك يستمر لصاحبه ولو تغيرت أوصاف الممتلكات فما يضعه الشركاء من مال يبقى مملوكاً لهم؛

○ مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة: يكمن الفرق هنا من خلال جانبين، الجانب الأول يتمثل في أن البنك الإسلامي يساهم في تحمل مخاطر الاستثمار إما بمقدار ما يملك في الشركة من رأس مال وإما أن لا يحقق لنفسه أي عائد إذا لم يتحقق ربح في نهاية الاستثمار، أما البنك التجاري فلا يتحمل شيئاً من مخاطر التشغيل، حيث أن البنك الإسلامي يضمن رأس المال الذي قدمه للاستثمار لأنه مالك له، وأما البنك التجاري الممول فلا يضمن شيئاً من رأس المال الذي مول به، أما الجانب الثاني يتمثل في عدم إباحة التمويل الإسلامي لصاحب المال دخول

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج، الأردن، 2003، ص566.

² عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص175-176.

الدورة الإنتاجية دون تحمل المخاطر في حين يميز البنك التجاري لهذا الأخير دخول الدورة الإنتاجية بأجر ثابت.

المطلب الثاني: المقارنة بين أصول واستخدامات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تختلف البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية في موارد واستخدامات كل منهما وذلك راجع للطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية التي لا تجمع أو تمنح الأموال على أساس الفائدة.

1. مقارنة الأصول:

أ. الموارد الخارجية: تتمثل فيما يلي:¹

- الحسابات الجارية تقابلها الودائع تحت الطلب: لا يوجد اختلاف بين الحسابات الجارية بالنسبة للبنوك الإسلامية وبين الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية من حيث:
 - التزام البنك قبل المودعين؛
 - عدم إعطاء فائدة على الأرصدة.

لكن الاختلاف يكمن في نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول فهي تشكل ما نسبته 40% تقريبا في البنوك التجارية، بينما تبلغ هذه النسبة في البنوك الإسلامية حوالي 10,8%.

- ودائع الاستثمار تقابلها الودائع لأجل: لا تضمن البنوك الإسلامية عائدا محددا سلفا في الودائع الاستثمارية كما في البنوك التجارية، وإنما يتوقف هذا العائد على طبيعة حساب الاستثمار ومدته ونتائج الأعمال للتوظيفات التي وجهت إليها هذه الأعمال، أما الودائع الآجلة في البنوك التجارية هي دين في ذمة البنك يستردها صاحبها في تاريخ استحقاقها مع فائدة متفق عليها، لذلك لا توجد علاقة تعاقدية بين البنك وأصحاب الودائع الآجلة.

- حساب التوفير في البنوك الإسلامية مقارنة بحسابات التوفير والشهادات الادخارية في البنوك التجارية: تلتزم البنوك التجارية بفائدة ثابتة متفق عليها مسبقا بالنسبة لحسابات التوفير والشهادات الادخارية لكل حسابات التوفير في البنوك الإسلامية تمثل أهمية نسبية تشارك في الحصول على عائد يتوقف على نتائج توظيفات هذه الأموال وعادة ما يحسب العائد على أقل رصيد للعميل في حساب التوفير خلال الفترة التي يحتسب عنها العائد.

¹ عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات تأمين، شركات استثمار)، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 36-37.

ب. الموارد الداخلية:

لا تختلف الموارد الداخلية في البنوك التجارية عن الموارد في البنوك الإسلامية، فكل منهما يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، إلا أن ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية يتمثل في:

- رأس مال البنك: إن أصحاب رأس المال شركاء وليسوا دائنين للبنك في حالة البنك الإسلامي بينما هم دائنون في حالة البنك التجاري.¹ وصغر رأس المال مقارنة مع الحجم الإجمالي للأصول أو الودائع، وهذه الميزة وإن كان البنك الإسلامي يختلف فيها كلية عن بنك الأعمال أو الاستثمار فهو يتشابه فيها كثيرا عن البنك التجاري.²
- طريقة تكوين المخصصات: تكون البنوك التجارية مخصصات أهمها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما تكون البنوك الإسلامية مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار التي توظف فيها مواردها، حيث أن البنوك التجارية تكون المخصصات اقتطاعا من إيرادات البنك وصولا إلى صافي الأرباح القابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال، بينما المخصصات في البنوك الإسلامية يرتبط تكوينها بتوظيف أموال المدعين في استثمارات مختلفة، وما يتحقق عن هذه التوظيفات من أرباح يتم توزيعها على أصحاب الأموال المستثمرة فيها، أي بالاقتطاع من الأرباح العامة بعد تحققها أما بقية المخصصات مثل الخاصة بالإهلاكات فلا فرق في ذلك.³

2. مقارنة الاستخدامات:

من أهم الفروق بين البنكين هي كالتالي:

- الفرق بين بيع المراجعة والتمويل بفائدة أهمها:⁴
 - في بيع المراجعة يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة وتملكها ثم بيعها للواعد بالشراء، أما في البنوك والمؤسسات التجارية يتم بيع السلعة قبل شرائها وتملكها؛
 - في بيع المراجعة تدخل السلعة في ضمان ومسؤولية البنك الإسلامي فيتحمل ما قد يطرأ عليها من هلاك، أما في البنوك والمؤسسات التجارية فلا تدخل السلعة في ضماناتهم؛
 - في بيع المراجعة بعد شراء السلعة لا يلزم البنك الإسلامي الواعد بالشراء بشرائها، أما في البنوك التجارية فإن العميل يلتزم بالشراء؛

¹ حامد بن عبد الله العلي، البنوك الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.Islamway.comriw.site> consulté le.10/11/2017.

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ب ط، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص168.

³ المرجع نفسه، ص170-171.

⁴ محمد الوطيان، البنوك الإسلامية، ب ط، مكتبة الفلاح، الكويت، 2000، ص128.

○ في بيع المراجعة إذا تأخر العميل عن سداد الأقساط لا يزيد مبلغ الدين، أما في التمويل بفائدة فيشترط الخصم في حالة السداد المبكر؛

○ يتميز أسلوب البنك الإسلامي في التمويل بأسلوب المشاركة عن أساليب البنوك التجارية في التمويل بالإقراض بفائدة، حيث أن المشاركة في البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد من أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك.

– البنوك التجارية توظف مواردها كذلك في:¹

- الاتجار في الأوراق المالية بشرائها وإعادة بيعها بالتجزئة؛
- السمسرة والحصول على عمولة مقابل شراء وبيع الأوراق المالية الموجودة في السوق؛
- تقوم بتسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير رأس المال طويل الأجل لكافة المشروعات، فهي تقوم بدور الوسيط بين المقترضين والمستثمرين لذلك فهي من منشآت الوساطة المالية.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية في عدة نقاط عديدة ولكن هناك نقاط تشابه بين هذين النوعين من البنوك يمكن إنجازها فيما يلي:

1. أوجه التشابه: تتمثل أوجه التشابه والاتفاق بين النوعين من البنوك في النقاط التالية:

- البنوك الإسلامية والبنوك التجارية كلاهما يتعرضان لنفس مصادر المخاطر (أي نظامية وغير نظامية)؛
- البنوك الإسلامية والبنوك التجارية تواجهان مخاطر العمل المتعلقة بالنشاط البنكي حيث نجدهما يتعرضان: للمخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة وسعر الصرف، بالإضافة للمخاطر التشغيلية والأخلاقية وغيرها من المخاطر؛
- البنوك الإسلامية والبنوك التجارية تتعرضان لنفس العوامل الخارجية (المنافسة، الأزمات المالية، العولمة، وغيرها)؛
- تعتمد البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على أساليب لتغطية المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك؛
- كلا النوعين من البنوك يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمدان على مجموعة من الأساليب في إدارة المخاطر؛
- كلا النوعين من البنوك يخضع للرقابة الداخلية والخارجية من طرف البنك المركزي؛
- يتفق هذين النوعين من البنوك في بعض معايير التمويل والاستثمار (الربحية، السيولة، الأمان)؛

¹ مصطفى كامل السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، ب ط، مطابع غباش، مصر، 1999، ص 195.

- البنوك التجارية والإسلامية يتفقان في مجموعة من الأهداف من تحقيق الربح والعمل على استمرارية البنك والسعي وراء جذب أكبر عدد من المتعاملين، وغيرها من الأهداف.
- 2. أوجه الاختلاف: للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية نقاط اختلاف متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:
 - الاختلاف في صيغ التمويل البنوك الإسلامية لها صيغ تمويل خاصة بها وهذا ما يجعلها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تختلف بها عن البنوك التجارية وهي مخاطر صيغ التمويل، مثل مخاطر متعلقة بصيغ المضاربة والمراجحة والمشاركة وغيرها من المخاطر؛
 - البنك الإسلامي يحوي على مجلس رقابة شرعية يتولى الإشراف على عملياته، أما البنك التجاري لديه مجلس إدارة وإشراف على عملياته من قبل البنك المركزي؛
 - البنوك التجارية تقوم بإصدار أسهم بينما البنوك الإسلامية لا يمكنها لأنها تقوم على الربا؛
 - البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بخلاف البنوك التجارية؛
 - البنوك التجارية تعتمد في تغطية مخاطرها على الخيارات والمبادلات والمشتقات المالية بالإضافة للتوريق في حين تمتنع البنوك الإسلامية عن استخداماتها المخالفة لمبادئ الشريعة؛
 - في البنوك التجارية لا يتحمل البنك أية خسائر إذ لم يستطع المقترض سداد الدين، على عكس البنوك الإسلامية التي تتحمل الخسارة لأن مصدر ربحه هو العمل وقد يحقق العمل الربح أو الخسارة؛
 - في حالة نقص السيولة فالبنوك التجارية معرضة أكثر للمخاطر لأنها لا يمكنها تسيل أصولها بسرعة ولا تتدين من البنك المركزي بعكس البنوك التجارية التي تتميز بوظيفة الخلق النقدي؛
 - البنوك التجارية أكثر عرضة للالتزامات البنكية عن البنوك الإسلامية، وهذا لكون البنوك الإسلامية لها مرونة في إدارة المخاطر البنكية أكثر من البنوك التجارية.

المطلب الرابع: واقع البنوك الإسلامية في ظل الأزمة الحالية

1. **التعريف بالأزمة المالية العالمية:** أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهاافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة، بدأت في سبتمبر 2008 م واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير¹ 1929م.

2. **أسباب الأزمة:** إن الأسباب وراء الأزمة تعود إلى:²

- معاملات ربوية تقوم بها بعض البنوك الأمريكية والمتمثلة في منح قروض عقارية بنسب فائدة متغيرة؛
- منح هذه القروض لعملاء وهي تعلم جيدا بان مداخلهم لن تسمح لهم بتسديدها واضعين كل رهاناتهم على إمكانية بيع العقارات في حالة عدم السداد؛
- وقامت هذه البنوك بالتنازل عن هذه الديون المشكوك في تحصيلها الى مؤسسات متخصصة وذلك عبر التوريق؛
- غياب الضبط والتنظيم، وهذا بناء على الفلسفة الغربية "دعه يعمل دعه يمر" وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتقليل من الضوابط والقواعد القانونية؛
- ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الأمريكية وترتب عن ذلك عدم قدرة المدينين الأصليين على الوفاء بسبب حدودية مداخلهم ولجوء البنوك والمؤسسات المتخصصة الى بيع شامل للعقارات الممولة لاسترجاع مستحققاتها المتعثرة ترتب عنه اخيار في قيمة العقار بسبب ما يسمى "بظاهرة العدوى" إلى اخيار الأوراق والسندات الأخرى المتداولة في الأسواق المالية.

3. **مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة:**³ لمعرفة مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة الحالية لابد من معرفة الفرق الأساسي بين عمل البنوك الإسلامية وعمل البنوك التجارية والفرق يكمن في كون إن البنوك التجارية تعتمد على المتاجرة بالنقود بينما تعتمد البنوك الإسلامية على المتاجرة بالسلع، ويترتب على هذا أن النقود لا تلد نقودا بينما السلع تلد سلعا أخرى، كما يترتب على ذلك أن المتاجرة بالنقود تدخل في الاقتصاد الوهمي بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي وهذا الأمر هو ما عبر عنه احد الاقتصاديين إن (98%) من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي وان (2%) فقط من النقود هي التي يقابلها أصول (سلع)، بينما في عمليات المصارف الإسلامية نجد أن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع والخدمات بنسبة (100%).

¹ هند مهداوي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010، ص 6.

² خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 90، 91.

³ هند مهداوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص-ص 15، 17.

إن الذي جنب البنوك الإسلامية التأثير المباشر بالأزمة هو عدم تعاملها بالبيع المحرمة شرعا، وهي بيع الربا وبيع الغرر بينما نجد البنوك الإسلامية اغلب عملياتها يتم عن طريق بيع الربا أي بيع النقود مقابل سعر فائدة كما أنها تتعامل ببيع الغرر خاصة في المشتقات المالية والبيع الآجلة وبيع الرهونات العقارية وبيع الديون، وهي العمليات التي كان أساس حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية. وتعد المشتقات المالية والبيع الآجلة أساس الاضطرابات في البورصات.

إن الواقع المشاهد أن البنوك الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة وغير مباشرة كالتالي:

البنوك الإسلامية المتأثرة بطريقة مباشرة هي تلك البنوك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي وهذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك انه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك البنوك التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيرا.

أما البنوك التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا أن القطاع المالي والبنكي كان أكثر القطاعات تأثر بالأزمة ومن ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا أن الأمر الذي يمكن تأكيده هو أن تأثيرها كان محدودا.

الآثار الايجابية والسلبية للأزمة على البنوك الإسلامية: بما أن البنوك الإسلامية تأثرت بالأزمة المالية العالمية فيمكن صياغة مختلف أثارها الايجابية والسلبية في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الآثار الايجابية والسلبية للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية

الآثار السلبية	الآثار الايجابية
- انخفاض قيمة أصول البنوك الإسلامية؛ - في ظل انخفاض قيمة الأصول وزيادة المخاطر المحتملة واستمرار الأزمة فإن البنوك الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول؛ - انخفاض صافي أرباح البنوك الإسلامية وهذا راجع للأسباب التالية: 1 انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة؛ 2 انخفاض حجم الخدمات البنكية؛ 3 اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات. - ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات.	- بروز ظاهرة البنوك الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها؛ - تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل البنكي الإسلامي بشكل خاص؛ - ازدياد ودائع البنوك الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها: 1 تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى البنوك التجارية إلى البنوك الإسلامية؛ 2 افتتاح كثير من البنوك الإسلامية؛ 3 اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل البنكي الإسلامي مثل فرنسا، بريطانيا؛ 4 افتتاح بعض البنوك التجارية لفروع إسلامية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: هند مهدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-20.

خلاصة الفصل الثاني

إن البنوك الإسلامية بنوك ذات طابع شمولي تقدم مختلف الخدمات لجميع القطاعات وتقبل من جميع الأطراف، وإتباعها لمبادئ الشريعة الإسلامية مكنها من أن تحتل مكانة بارزة مقارنة بنظيرتها مما جعلها محطة لكل من يرغب في الكسب الحلال، فالبنوك الإسلامية تقوم بتوظيف مواردها في صيغ إسلامية (مشاركة، مراجعة، مضاربة، إستصناع، سلم وإجارة) .

واتضح كذلك أن البنوك الإسلامية تواجه العديد من التحديات التي تخفض من قدرتها عن القيام بدورها الاقتصادي وكذا التحديات العالمية التي يجب التصدي لها كي تتمكن من التطور والمساهمة بشكل جيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وغالبا ما تقوم البنوك الإسلامية بدراسة وتقييم المخاطر التي تتضمنها المشاريع التي تطلب التمويل بنفس الأساليب التي تقوم بها البنوك التجارية وهذا رغم الاختلاف في عملية التمويل، فالبنوك الإسلامية لمشاركتها في خسائر بعض العمليات تبعا لنوع العقود فهي تقوم بالدور الذي تحجم عنه البنوك التجارية في تقديم رأس مال المخاطر.

كما أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية عليها أن تتابع تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن الخطر لا ينحصر في إدارة الأموال، ولكن في اختيار شركائها بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة والرقابة، حيث أن البنوك الإسلامية لإتباعها مبدأ تحريم بيع الدين بالدين وشراء الديون وعدم تورطها في مضاربات البورصة، وتحريم الربا والحذر من المشاركة في مشروعات معرضة لمشاكل مالية مكنها من المحافظة على أصولها وسيولتها والصمود في وجه الأزمات، والأزمة المالية الدولية الحالية أظهرت البنوك الإسلامية كبديل للنظام المالي الحالي.

الفصل الثالث

دراسة حال البنك الوطني الجزائري

وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري

وكالة عنابه

تمهيد

تعمل البنوك الإسلامية في الجزائر في بيئة تتسم بالتعاملات الإسلامية حيث تتطابق مع التزاماتها الشرعية، في حين أن البنوك التجارية الأخرى في حالة غير مريحة في إدارة مخاطرها خاصة أن جميع الوسائل المتاحة غير مناسبة ولا تتوافق مع أساليب وسياسات إدارتها لمخاطرها.

وبالتالي أصبحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تعطي أهمية كبيرة للتمويل الإسلامي عن طريق البنوك الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة وما ترتب عليها من آثار سلبية وذلك نتيجة التعامل بالفائدة مع البنوك التجارية. بالنسبة لدراسة البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه بنك تجاري وبنك البركة بعنابه باعتبار هذا الأخير بنك إسلامي في كيفية تعامله مع المخاطر التي تعرقل سير عمله، وهذا ما سيتم التعرض له من خلال:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لبنك البركة وكالة عنابه؛

المبحث الثالث: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة وكالة عنابه.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه

حدث للنظام البنكي الجزائري الكثير من الإصلاحات وبرز لديه العديد من المؤسسات المالية، فقد سمح بإنشاء بنوك أجنبية تعمل إلى جانب البنوك العمومية وهذه الأخيرة تقوم بتقديم القروض وقبول الودائع، وإن الغرض من هذا المبحث هو التطرق إلى نشأة البنوك التجارية في الجزائر وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وكذلك أنواع القروض الممنوحة من طرف هذا الأخير وأخيرا أساليب التحوط من المخاطر.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية في الجزائر

مر النظام البنكي الجزائري ثلاث مراحل وهي المرحلة الاستعمارية، مرحلة الاقتصاد المخطط ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية.

1. **المرحلة الاستعمارية:** كانت الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي قد عرفت نظاما بنكيا تابعا للنظام المالي والنقدي الفرنسي، حيث ظهرت في الجزائر منذ سنة 1830م شبكة من البنوك عددها أكبر من ذلك الذي نجده في المستعمرات الفرنسية الأخرى كبنوك خاصة وأخرى تابعة للقطاع العام بالإضافة إلى فروع البنوك الفرنسية لكن كانت تابعة لفرنسا، وفي سنة 1851م تأسس " بنك الجزائر " برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي ولكن في سنة 1900م اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات جذرية بشأنه وذلك في تغيير اسمه الذي أصبح " بنك الجزائر وتونس " والأمر لم يبق هكذا، فبعد استقلال تونس سنة 1956م عاد اسمه كما كان في السابق وغداة استقلال الجزائر أصبح يعرف ب " البنك المركزي الجزائري " ¹.

2. **مرحلة الاقتصاد المخطط:** تميزت هذه المرحلة باسترجاع الدولة لسيادتها واستقلالها الاقتصادي والنقدي، لكن وجدت نفسها مباشرة بعد الاستقلال في أزمة مالية خانقة متمثلة في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى بالسلطات الجزائرية على إنشاء بنك مركزي وإصدار العملة الوطنية، كما قامت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة بإنشاء بعض هياكل النظام الجزائري نجد من بينها:

- أ. **البنك المركزي الجزائري:** وهو تحويل بنك الجزائر الذي كان ملكا لفرنسا إلى غاية ديسمبر 1962م، تأسس هذا البنك حسب القانون رقم 44.62 وبنك جزائري فانه قام بإصدار الدينار كعملة وطنية. عوض هذا البنك بالبنك الوطني الجزائري في أكتوبر 1966م.
- ب. **الصندوق الجزائري للتنمية:** أنشأ في 7 ماي 1963م حل محله البنك الجزائري للتنمية في سنة 1971م.

¹ قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق تسيير المخاطر البنكية (خطر عدم التسديد) - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة - ، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالي، جامعة الجزائر، 2001، ص 97.

- ت. الصندوق الوطني للدخار: أنشأ في 10 أوت 1961م حل محله الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. .
- ث. البنك الوطني الجزائري: أنشأ في 13 جوان 1960م تم إنشاؤه ليكون أداة للتخطيط المالي ودعمه للقطاع الاشتراكي والزراعي وقد خصصته الدولة لتمويل العمليات الزراعية منذ سنة 1968م وابتداء من سنة 1982م تولى ذلك البنك الجزائري للتنمية الريفية.
- ج. القرض الشعبي الجزائري: أنشأ في 29 ديسمبر 1966م برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري بعد شراء حصص البنوك الأجنبية التالية: البنوك الشعبية التجارية والصناعية للجزائر وهران وقسنطينة، البنوك الجهوية التجارية والصناعية لعنابه والجزائر، بنك الجزائر.
- ح. البنك الخارجي الجزائري: تأسس في أكتوبر 1967م بموجب مرسوم رقم 204.67 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، ومنذ سنة 1970م أصبح بحوزته حسابات الشركات الكبرى للمحروقات والتعدين والبيتوكيمياوية والنقل البحري وغيرها.
- خ. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 82.206 في 13 مارس 1982م .
- د. بنك التنمية المحلية: انبثق من القرض الشعبي الجزائري في 10 أبريل 1985م بموجب مرسوم 85.85.¹
3. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية: لقد اضطرت الجزائر إلى إجراء إصلاحات على النظام الاقتصادي المخطط حيث سارت به نحو التحرير (اقتصاد السوق) فكان لابد من الدولة خلق الجو الملائم بان توفر ظروف مجدية وهامة من اجل الوصول إلى هذا الهدف والتي انبثقت من خلال صدور قانون النقد والقرض حيث جاء بمجمله شاملا على الأهداف التالية:
- تشجيع القطاع الخاص؛
 - تحرير التجارة الخارجية؛
 - تحرير أسعار السلع والخدمات؛
 - تشجيع المنافسة في الميدان الاقتصادي والنقدي.
- عززت هذه الأهداف بنقاط جد هامة كانت في مجملها تفسير لهذه الأخيرة وهي كالتالي:
- تحقيق التكامل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من حيث الوظائف والأهداف لتحقيق الاستقرار؛
 - استقلالية البنوك اتجاه المؤسسات العمومية؛
 - تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفق قانون النقد والقرض وحسب متطلبات العرض والطلب؛

¹ badr- cu34. Ibda.org site consulté le 10/4/2018.

- تشجيع المنافسة في المجال الاقتصادي.¹

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وهيكله التنظيمي

إن البنك الوطني الجزائري لم يبق بمنأى عن الحركة التي يشهدها القطاع البنكي المحلي والعالمي، حيث بذل مسئولو البنك جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط البنكي حسب ما يفرضه المحيط البنكي في شكله الجديد.

1. تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66-187 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري وحتى سنة 1982م قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، وذلك بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال .

في 16 فيفري 1989م أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالسهم، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري BNA وبقي المقر الاجتماعي له بالجزائر في 8 شارع شي غفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي في السجل التجاري.

في سنة 2009م حاز البنك الوطني الجزائري على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995م.² من بين الوكالات التي تنتمي إلى البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه أنشأت في جويلية سنة 1986م ، والتي تنتمي لصنف ب تعتبر وكالة متوسطة من حيث الحجم تضم 20 موظفا، رقم الوكالة 813 تعمل على منح القروض لترقية الاستثمارات في الولاية وتحسين الخدمات البنكية.³

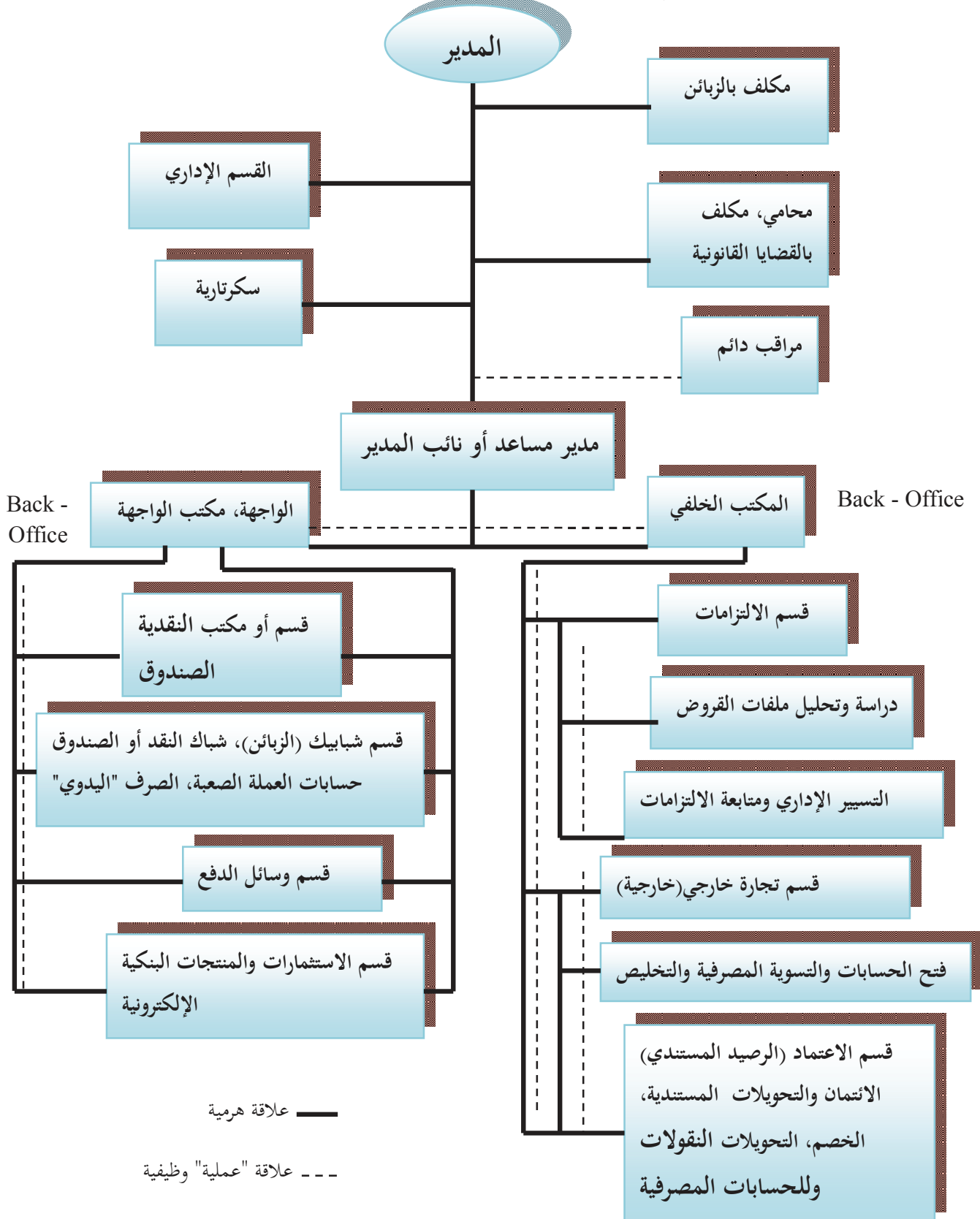
¹ المرجع نفسه.

² عبد غرس سمية، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي (2012-2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2017، ص 61.

³ www.bna-bank.com site consulté le 15/4/2018.

2. الهيكل التنظيمي: يمكن إيضاح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه كما يلي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة صنف ثان (فئة ثانية)



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (01).

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري

إن البنك الوطني الجزائري له دور كبير في تمويل المؤسسات والشركات، لتحقيق مشاريعها الاستثمارية ويتمثل هذا الدور في الدعم المالي والمساعدة أو مرافقة الشركة خلال جميع مراحل تحقيق المشروع، لذا فإن الغرض من هذا المطلب هو التعرف على مختلف أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك.

1. قروض كلاسيكية (عادية): تنقسم إلى

أ. **القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال:** هذه القروض قصيرة من حيث المدة الزمنية، لا تتجاوز مدتها 18 شهرا، وهي تلك القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال، في المؤسسة ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عمليات الإنتاج ومن من أمثلتها: التخزين، التمويل، الإنتاج، التوزيع، وجني المحصول.¹ يهدف هذا النوع إلى تغذية صندوق الزيوت وتلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة، وتسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام.² وتنحصر معدلات الفائدة الخاصة بهذا النوع من القروض³ ما بين 7 % إلى 8,5 %.

ب. **القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار:** هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تحويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحياة لهذه القروض تكون لاستعمالها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق في هذه المدة رقم أعمال وأرباح التي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض.⁴

وينقسم هذا النوع من حيث المدة إلى قروض متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل: حيث يوجه النوع الأول إلى تمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات، بينما النوع الثاني موجه لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة. تحدد نسبة معدل الفائدة الخاصة بهذا النوع من القروض⁵ 5,25 % (محسن معزز إلى 3,25 %).

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 57.

² صلاح الدين حسن السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ط 1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 114.

³ البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، اعتمادا على مقابلة مع موظف بالبنك.

⁴ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب س، ص 116.

⁵ البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، اعتمادا على مقابلة مع موظف بالبنك.

- ت. قروض بالإمضاء: يطلق عليها بالقروض بالتوقيع أو الإلزام، وهي تعهدات يقدمها البنك لعملائه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات، ضمان احتياطي أو قبول، ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض¹.
- تقدر عمولة هذا النوع ما بين 1% إلى 3%².
2. قروض عقارية: هو قرض طويل الأجل، موجه لتمويل شراء أو بناء سكن، أو تمويل أعمال التهيئة أو توسيع ويندرج هذا النوع ضمن قروض الاستهلاك³.
- تنحصر معدلات الفائدة الخاصة بهذا النوع من القروض ما بين 01% (الترقية العقارية) إلى 6,25%⁴.
3. قروض مدعمة من طرف الدولة: هي قروض خاصة توجهها الدولة لدعم الشباب البطالين تخص هذه التمويلات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وتقدر معدلات الفائدة ب 0%.
4. قروض السيارات: هي قروض موجهة للأفراد من أجل تمويلهم لشراء السيارات وهذا النوع من القروض لم يتم الشروع في تقديمه على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ب ط ، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 147.

² البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، اعتمادا على مقابلة مع موظف بالبنك.

³ الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المادة 75 المصادق عليه بالقانون 05-09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009.

⁴ البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، اعتمادا على مقابلة مع موظف بالبنك.

المطلب الرابع: أساليب التحوط من المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة عناية

إن الهدف الأساسي لبنك الوطني الجزائري من مختلف الخدمات التي يقدمها هو تحقيق الأرباح وتجنب حدوث المخاطر ولتحقيق هذا الهدف يجب على البنك (الموظف المكلف بإمضاء القروض) أن يقوم بقياس وتقدير أقصى للمخاطر وكيفية الحماية من الوقوع فيها وذلك من خلال دراسة دقيقة لملف القرض، وقبل الموافقة على منح هذا الأخير يجب البحث عن أقصى وأكبر المعلومات فيما يخص العميل (طالب القرض) على مستوى المحاسن المهنية أي المؤهلات المهنية، الأخلاق، سمعته القانونية وغيرها من المعلومات، وكوسيلة للتحوط من حدوث أية مخاطر في حالة قبول منح القرض يلجأ الـ BNA إلى وضع مجموعة من الشروط وطلب مجموعة من الضمانات لتجنب حدوثها.

1. شروط منح القرض: حتى تتم عملية منح القرض للعميل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط أهمها:¹

- أ. يجب أن يكون العميل موطن بالبنك أي لديه حساب بنكي؛
 - ب. ذوا أخلاق حميدة وجدية وهذا لضمان سداد مبلغ القرض الذي استفاد منه؛
 - ت. لديه مشروع قابل للتمويل ويحقق قيمة إضافية وهذا الشرط يخص قروض الاستثمار؛
 - ث. لديه رقم أعمال معتبر وجيد وهذا الشرط يخص قروض الاستغلال؛
 - ج. ويشترط أيضا أن لا تكون لديه قضايا ومشاكل ضريبية ومالية.
2. الضمانات المطلوبة لمنح القرض: كل قرض يجب أن يرافقه ضمانات، وهذه الأخيرة تختلف حسب طبيعة القرض، أهميته، وقيمه.

المصرفي الذي يعالج الملفات ويوقعها يحتاط بهذه الضمانات، حيث يحيط البنك أو يحميه بأكثر عدد ممكن منها ويجب أولا طلب ضمانات حقيقية في حالة القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال ومن بين هذه الضمانات نجد:²

- أ. رهن العقار أو رهن أصول المحل التجاري تعهد يضع بموجبه المدين الممتلكات كضمان لدين؛
- ب. يجب إنشاء اتفاقيات القرض؛
- ت. يجب توقيع سندات إذنية؛
- ث. يجب على العميل الانخراط في صندوق الضمان أو تأمين القرض؛
- ج. ضمان أو كفالة الشركاء في حالة وجودهم وإذا لزم الأمر؛
- ح. كفالة الإرجاع المسبق LCAC.

¹ البنك الوطني الجزائري وكالة عناية، اعتمادا على مقابلة مع موظف بالبنك.

² المرجع نفسه.

3. الوثائق المطلوبة لمنح قرض:¹

أ. ملف قرض الاستغلال:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل يحتوي على الغرض من القرض، المبالغ المطلوبة، المدة، الهدف منها، وطرق تسديد هذا القرض؛
 - الوضع القانوني للعميل؛
 - السيرة الذاتية للمسيرين بالإضافة إلى صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف؛
 - شهادة ضريبية وشبه ضريبية، شهادة تسوية الوضعية الضريبية (وصل يثبت ان الوضعية الضريبية مسواة) أو رزنامة تسديد الديون الضريبية السابقة للإدارة الضريبية، أو رزنامة تسديد الديون الضريبية السابقة للإدارة الضريبية؛
 - السجل التجاري للعميل؛
 - عقد ملكية، عقد استئجار للمحل الذي سيتم فيه المشروع كضمان محتمل؛
 - الميزانية والحسابات المرافقة وجدول الحسابات لنتائج السنوات الثلاث الأخيرة مصادق عليها مكتتب حسابات خارجي أو محاسب معتمد؛
 - ميزانية افتتاح المشاريع الجديدة؛
 - مخطط الخزينة أو بيان الخزينة يسرد بالتفصيل بنود آخر ميزانية (مموّن، زبائن، ديون وغيرها).
- إضافة إلى الوثائق المذكورة أعلاه فعلى شركات الانجاز أن يلحقوا أيضا ما يلي:
- بيان الحالة في السوق؛
 - بيان ملخص لتقدم الأعمال؛
 - مخطط تمويل (خطة تمويل) حسب السوق والتراكمية؛
 - قائمة المعدات؛
 - نسخة مصادقة من شهادة التأهيل والتصنيف المهني المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها.
- #### ب. ملف قرض الاستثمار:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل يحتوي على الغرض من القرض، المبالغ المطلوبة، المدة، الهدف منها، وطرق تسديد هذا القرض؛

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، انظر الملحق رقم (02).

- الوضع القانوني للعميل؛
- السيرة الذاتية للمديرين بالإضافة إلى صور طبق الأصل لبطاقات التعريف؛
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية، شهادة تسوية الوضعية الضريبية (وصل يثبت أن الوضعية الضريبية مساواة) أو رزنامة تسديد الديون الضريبية السابقة للإدارة الضريبية؛
- السجل التجاري للعميل؛
- عقد ملكية، عقد استئجار للمحل الذي سيتم فيه المشروع كضمان محتمل؛
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- ميزانية افتتاحية وميزانية تقديرية طويلة مدة القرض؛
- فاتورة أولية تقديرية للمعدات الواجب الحصول عليها، وتفصيل للتكلفة التقديرية للأعمال المطلوبة أو الانجازات الواجب تحقيقها؛
- مخطط تمويل المشروع.

المبحث الثاني: الإطار النظري لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه

يعتبر ظهور بنك البركة الجزائري حدثا مميزا في النظام البنكي الجزائري، حيث أن هذا البنك ليس شبيها بالبنوك التجارية الوطنية، وإنما هو بنك إسلامي يعتمد على المراجعة الشرعية بدل الإقراض بفائدة، وإن الغرض من هذا المبحث هو التطرق إلى نشأة بنك البركة الجزائري وتعريف بنك البركة وكالة عنابه كذلك أنواع صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة وأخيرا أساليب التحوط من المخاطر.

المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك البركة الجزائري¹

أصبح إنشاء البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا.

1. نشأة بنك البركة الجزائري:

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984م، من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة ذات القابضة الدولية وقد كانت نتيجة هذا الاتصال إن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة "دله البركة القابضة الدولية" للحكومة الجزائرية بلغت قيمة ثلاثون (30) مليون دولار حصص لتدعيم التجارة الخارجية حيث كان هذا القرض بمثابة قرض لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر والمجموعة.

وفي سنة 1986م بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، وذلك عند قيام مجموعة بنك البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة حيث كان محور هذه الدورة هو مناقشة فكرة إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر.

لقد كانت لسلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية ابتداء من سنة 1986م ووصولاً إلى القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق ل 14 أفريل 1990م الدور الكبير في فتح الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر ومنها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991م تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه الفعلي فكان في شهر سبتمبر 1991م.

ويعتبر القانون رقم 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض بنك البركة الجزائري على أنه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي لمعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ عيشوش عبدو، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-49.

2. تعريف بنك البركة الجزائري:

- بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر لتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ويعرف على أنه هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991م كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والقرض.
 - كما يعرف أيضا بأن بنك البركة الجزائري يجمع بين البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990م بصفته الأولى وتنظيم أعماله المادة 3 "الفقرة" من قانونه الأساسي بصفته الثانية، يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 ألف سهم قيمة كل سهم 1000 دج.
 - كما يعرفه الشيخ صالح عبد الله كامل بنك البركة الجزائري على أنه "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذًا أو عطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية".
- كما يجمع هذا البنك بين صفتين:
- **الصفة التجارية:** حيث يعتبر بنكا تجاريا وفقا للقانون الجزائري من خلال قيامه بممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل.
 - **الصفة الاستثمارية:** التي تجعله بنكا استثماريا وفقا للمادة الثالثة من قانونه الأساسي من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

المطلب الثاني: نبذة عن فرع عنابه لبنك البركة¹

1. نشأة فرع عنابه لبنك البركة:

انشأ فرع بنك البركة بمدينة عنابه بتاريخ 23-03-2003 ضمن سياسة المديرية العامة لتغطية كافة التراب الوطني، بعد حصوله على الاعتماد من قبل البنك المركزي انطلق للعمل بمجموعة من العمال الشباب لا تتعدى الستة أفراد من ذوي المستوى الجامعي ومن جميع الاختصاصات وكانت المهمة الأولى جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن، لتوفير السيولة الممكنة للانطلاق في المرحلة وهي توفير مجموعة من المنتجات البنكية مطابقة للشريعة الإسلامية موجهة أساساً للأفراد عن طريق تمويل السيارات بالمراجحة للأمر بالشراء، الإجارة المنتهية بالتملك والإجارة المصنوفة الذمة لتمويل اقتناء العقارات والمؤسسات عبر صيغ التمويل المتعارف عليها في حل البنوك الإسلامية مثل المراجحة، السلم، المساومة، الإجارة، المشاركة.

قد شهد الفرع منذ بداية انطلاق نشاطه ارتفاع متواصل في مؤشرات المردودية وحجم استقطاب الموارد المالية بأنواعها المجانية، مما جعل فرع عنابه يحتل المرتبة الثالثة من حيث مستوى رقم الأعمال المحقق عبر شبكة الوكالات للبنك منذ انطلاقه سنة 1992 بالرغم من مؤشرات الركوض الاقتصادي الناتج عن تراجع مستويات التجارة الخارجية وأسعار النفط على المستوى الدولي.

الجدول رقم (05): تطور رقم أعمال وكالة عنابه لبنك البركة

السنة	رقم أعمال الوكالة
2014	445000000
2015	670000000

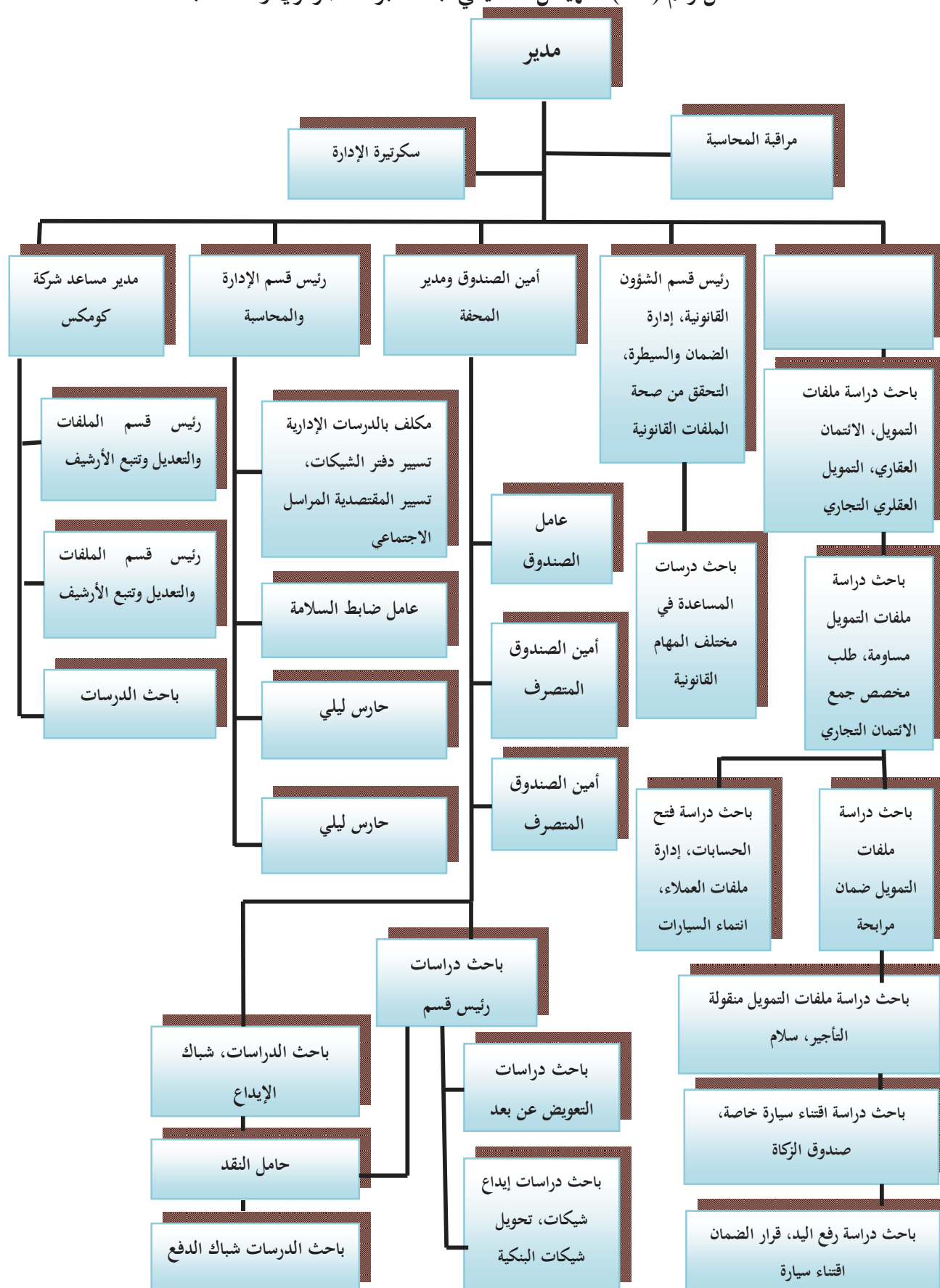
المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (03).

لقد عرف الفرع تطور في مستويات الأداء عبر تدعيم إدخال آليات جديدة في التعامل مع الحرفاء والزبائن باستحداث أعوان مكلفين بالزبائن للاستماع لانشغالاتهم ومطالبهم في ما يخص عملياتهم اليومية على مستوى الصندوق أو كلا من مصلحة التمويل والتجارة الخارجية وضمان مستمر للتكوين للأعوان والإطارات على أحدث تقنيات التسيير والتعامل مع الحرفاء.

في سنة 2012 البنك وبما فيه الفرع شهد تغير للنظام المعلوماتي بما يواكب التطورات التكنولوجية، مما سهل على الحرفاء التواصل مع البنك وإجراء كافة عملياتهم البنكية من أية وكالة عبر التراب من سحب الأموال، إصدار الشيكات البنكية، الحويلات، الاطلاع عبر الانترنت وغيرها، كل هاته التغيرات في أنماط التسيير تبعه تغير في الهرم التسلسلي لتسيير الفرع لأكثر فاعلية والذي يمثل في البيان الوصفي التالي:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (03).

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنايه، أنظر الملحق رقم (04).

المطلب الثالث: صيغ التمويل الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة عناية

يعتبر نشاط التمويل الركيزة الأساسية للنظام البنكي ومن أهم النشاطات التي يقوم بنك البركة هي الاهتمام بعملية التمويل حيث نجده يمارسه من خلال الصيغ التمويلية المعروفة والمراعية لأحكام الشريعة الإسلامية.

1. **المربحة:** هي عملية بيع بضمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم) ويمكن للمربحة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين البائع والمشتري.
- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء)، بائع أول (المورد)، بائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

وقد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات البنكية الإسلامية، حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، فيشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعملية مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين¹.

أ. شروط تمويل سيارة:

- هامش الربح 10% سنويا خارج الرسوم (متضمن مضارب ملف التمويل والتأمين عن العجز والحياة)؛
- صيغة التمويل: المربحة؛
- مدة التسديد: إلى غاية 60 شهرا؛
- المساهمة الشخصية 20%؛
- الأجر الأدنى: 50.000 دج (بما فيه اجر الزوجة)؛
- السن الأقصى: 70 سنة عند تسديد آخر قسط.

ب. الملف المطلوب:

- طلب تمويل قرض استهلاكي حسب نموذج بنك البركة الجزائري؛
- فاتورة نموذجية مسلمة من قبل الوكيل باسم بنك البركة الجزائري ولفائدة الزبون عليها ختم عبارة "منتوج في الجزائر" لشركة رونو الجزائر؛
- بطاقة عائلية + شهادة ميلاد؛

¹ ركية كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة تيزي وزو - ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أو الحاج، البويرة، 2005، ص 80.

- كشف للحساب البنكي أو البريدي للفترة (06) أشهر الأخيرة؛
 - كشوفات الأجور الثلاثة (03) الأخيرة للأجراء أو كشف المنحة للمتقاعدين مسلمة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد؛
 - شهادة عمل؛
 - صك بنكي أو بريدي ملغى barré؛
 - القائمة السنوية للأجور (D.A.S) بالنسبة للقطاع الخاص فقط¹.
2. **السلم:** هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمراجعة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.
3. **الإيجار:** هو من بين الأدوات الائتمانية حديثة النشأة من حيث تقنية إطارها القانوني رغم سبق التعامل بها وتعتبر أسلوب حديثا نسبيا لتمويل الاستثمارات، يقوم بموجبه البنك المؤسسة المختصة في هذا النوع من العمليات (شركة تأجير) بشراء الأصول المنقولة أو غير المنقولة وتأجيرها إلى عميلها بموجب عقد الاعتماد التجاري الذي عرفه الأمر رقم 96-09 بأنه عملية قرض تجاري ومالية لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء الأصول الضرورية لنشاط المتعامل الاقتصادي، عقارية كانت أو منقولة، ويختلف الاعتماد التجاري عن الائتمان المتوسط والطويل المدى في كونه ملكية العتاد المؤجر تبقى لفائدة البنك أو المؤسسة الممولة إلى غاية تسديد جميع أقساط الإيجار في النوع الأول، بينما يكتفي البنك بتقديم قرض لتمويل الاستثمار دون أن يكون مالكا له في هذا النوع الثاني.
- أ. **الملف المطلوب:**
- طلب التمويل؛
 - الوضع القانوني + نسخة من السجل التجاري + التسجيل الضريبي؛
 - التحديث؛
 - عقد إيجار المكتب الرئيسي؛
 - شهادة إقامة؛
 - نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة؛
 - الحسابات الضريبية 2016-2017؛

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (05).

- الحسابات التقديرية ل 04 سنوات؛

- الفاتورة الأولية+ عروض أسعار التأمين؛

الوضعية المحاسبية الحديثة (الجديدة) + G50 (الضريبية)¹.

4. **الاستصناع:** هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني (الصانع)، بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية، يشبه الاستصناع عقد مقاوله كما هو معروف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري التي تعرف عقد المقاوله على انه (عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا مقابل اجر يتعهد به المتعاقد الآخر).

يمكن أن يدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاثة أطراف على جانب البنك: صاحب المشروع والمقاول في إطار استصناع مزدوج².

5. **المساومة:** هو أن يتفاوض المشتري مع البائع في الثمن حتى يتفقا عليه من غير تعريف بكم اشتراها، أو هو بيع شيء من غير اعتبار ثمنه الأول وبيع المساومة جائز شرعا وهو أصل البيوع، وطريقة تنفيذ بيع المساومة تكون في طلب العميل من البنك أن يشتري سلعة معينة يشتريها هذا الأخير من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده وبربح لا يعلمه ويكون له الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك البنك لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للبنك بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه يقوم البنك بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي وطريقة التمويل بالمساومة تختلف عن المراجعة³.

6. **الملف المطلوب لتمويل عقاري:**

أ. **أجير:** (وثيقة مشتركة)

- طلب تمويل موقع من طرف الزبون حسب نموذج البنك؛

- شهادة عمل تحدد مدة عقد العمل؛

- كشوف الرواتب للأشهر الثلاثة الأخيرة؛

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، انظر الملحق رقم (06).

² ركيبة كريمة، غماري حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-90.

³ Ar.islamway.net site consulté le 15/4/2018.

- نسخة من بطاقة التسجيل في الضمان الاجتماعي أو وثيقة أخرى تحل محله؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عائلية؛
- شهادة إقامة في سكن دائم (مكان الإقامة الدائم)؛
- وثائق أخرى للمداخيل توافق مدة القرض (معاش، عقد كراء وغيرها).

ب. غير الأجير: (وثيقة مشتركة)

- طلب التمويل موقع من طرف الزبون حسب نموذج البنك؛
- نسخة من السجل التجاري موقع من الزبون؛
- الوضع القانوني للأشخاص المعنويين؛
- نسخة مطابقة الأصل مصادق عليها للاعتماد+ نسخة من التسجيل المجلس المعني (المهنيين الأحرار، مهني حر)؛
- نسخة من بطاقة الحرفي (بالنسبة للحرفيين)؛
- شهادة تحديث CASNOS صندوق الضمان الاجتماعي الوطني لغير الأجراء؛
- تصريح بالمداخيل وكشوفات الضرائب حديثة؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة عائلية؛
- شهادة مكان الإقامة الدائم؛
- وثائق أخرى للمداخيل توافق مدة القرض (منح، معاش وغيرها)¹.

7. الملف المطلوب لقرض الاستغلال:

نسختين من:

- طلب تمويل موقع من قبل الأشخاص المخولين بإلزام المقترض؛
- نسخة مطابقة الأصل من السجل التجاري؛
- الوضع القانوني للشركة (الأشخاص المعنويين)؛
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية حديثة التاريخ (اقل من ثلاثة أشهر): جدول الضرائب وشهادة تحديث (تحيين)

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، انظر الملحق رقم (07).

CNASAT الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجزائري للعمال/ و CASNOS صندوق الضمان الاجتماعي الوطني لغير الأجراء؛

- الوضعية المحاسبية (كشوف الحسابات) مغلقة (مقفلة) بتاريخ 2017/12/31 + G50؛
- تصريح بالاطلاع أو التشاور من البنك المركزي (نموذج مطبوع خاص بالبنك)؛
- شهادة ميلاد للأشخاص الطبيعيين وللمدير بالنسبة للأشخاص المعنويين؛
- ضمان ملموس (مادي) يقترح للبنك؛
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي؛
- نسخة من التصريح بالوجود؛
- تقرير مراجع (مدقق) الحسابات الخارجي لسنة 2016 + الحسابات الضريبية لسنة 2015-2016؛
- مخطط الأعباء (الالتزامات المستحقة) 2018؛
- مخطط التمويل لسنة 2018¹.

المطلب الرابع: أساليب التحوط من المخاطر

وضع بنك البركة الجزائري الإسلامي إجراءات للتحوط من المخاطر التي قد تواجهه من خلال الصيغ الممنوحة من طرفه إلى العملاء.

1. التحوط من مخاطر التمويل:

- دراسة الجدوى؛
- معرفة العميل؛
- اخذ الضمان الكافي؛
- تحديد سياسات واقعية عندما يكون الوعد بالشراء في المراجعة/ الاستصناع غير ملزم وتشمل:
- متابعة ومراقبة حجم المخاطر خلال فترة تسليم المورد أو المقاول الموجودات للبنك؛
- تحديد ما إذا كان المورد أو المقاول سوف يتحمل المخاطر التي تتعرض لها الموجودات ومثال يمكن إبرام عقد شراء مع المورد على أساس البيع مع خيار شرط الإعادة؛
- استخدام وكالات تحصيل الديون.

2. التحوط من مخاطر السوق: يمكن إتباع إجراءات سليمة وشاملة لإدارة مخاطر السوق وتشمل على:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، انظر الملحق رقم (08).

- عمل إطار ملائم للتسعير والتقييم والاعتراف المحاسبي بالدخل؛
- بناء نظم معلومات إدارية قوية للتحكم في التعرض لمخاطر السوق ومراقبتها وإعداد تقارير عنها.
- 3. **التحوط من مخاطر السيولة:** يمكن إعداد وتنفيذ سياسات لإدارة السيولة وتشمل على مايلي:
 - وضع إستراتيجية لإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من مجلس الإدارة العليا؛
 - إعداد وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها؛
 - بناء نظم واقية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة وإعداد تقارير عنها بصورة دورية؛
 - تنويع مصادر الأموال والحصول على احتياطات من التمويل الخارجي وعمل ترتيبات مع المؤسسات.
- 4. **التحوط من مخاطر التشغيل:**
 - إعداد إطار عمل شامل وسليم ؛
 - بناء وتفعيل نظم ضبط الرقابة الداخلية.
- 5. **التحوط من مخاطر انخفاض الاستثمار في رؤوس الأموال:**
 - وضع سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال؛
 - الحصول على رؤوس أموال كافية لتمويل الأنشطة الاستثمارية المختلفة؛
 - وضع استراتيجيات التخارج من استثمارات رؤوس الأموال التي لا تحقق العائد المرجى.
- 6. **التحوط من مخاطر الائتمان:**
 - وضع أسس لتحديد الموجودات والإيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح وإعداد التقارير عنها؛
 - تحديد أنشطة الاستثمار التي تساهم في عوائد الاستثمار واتخاذ الخطوات المناسبة للقيام بتلك الأنشطة وفق واجباتها الائتمانية وواجبات عقودها الخاصة بالوكالة¹.

¹ بدر الدين قرشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية يومي 5-6 ابريل، الخرطوم، 2012، ص ص 18-20.

المبحث الثالث: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه

يعمل كل من البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة فرع عنابه، في بيئة تؤثران فيها وتتأثران بها مما يجعل هذين البنكين أكثر عرضة لمختلف المخاطر وهذا راجع للتغيرات الاقتصادية، لذا فإن الغرض من هذا المبحث هو حساب مقاييس إدارة المخاطر لكل بنك على حدة وكذلك إيجاد الاختلافات بين هذين البنكين من حيث المخاطر التي يتعرضان لها، بالإضافة إلى أهم الإجراءات للحد منها.

المطلب الأول: قياس المخاطر للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه

قبل حساب مختلف مقاييس المخاطر وجب التعرف على مؤشرات ميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه خلال فترة الدراسة.

1. تطور أهم مؤشرات البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه:

سيتم عرض مختلف القيم المشكلة لميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة 813 والمستعملة لقياس المخاطر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور مؤشرات ميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه

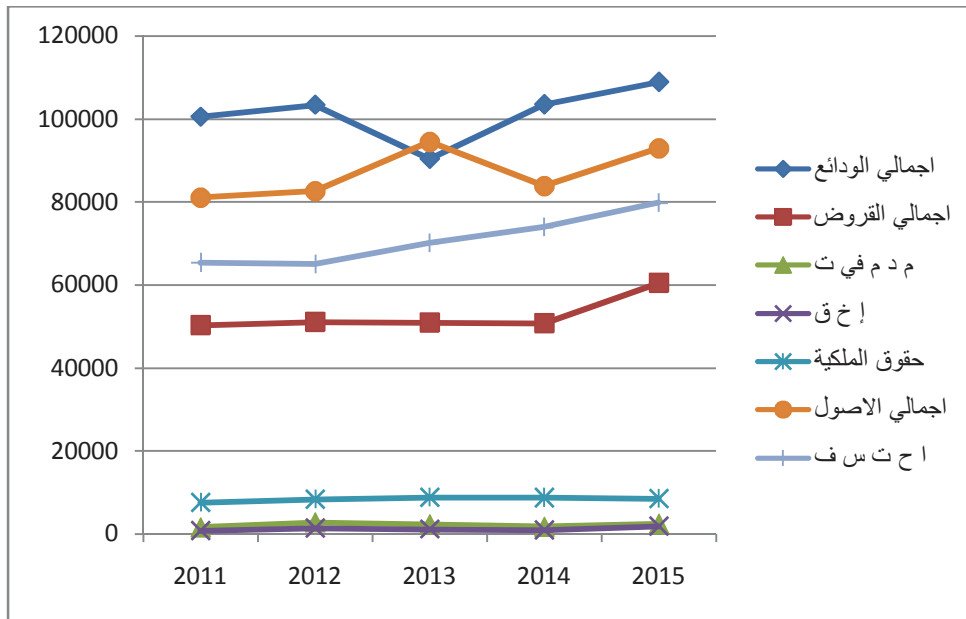
الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات البيانات
108905	103528	90394	103383	100535	إجمالي الودائع
60452	50764	50834	50984	50267	إجمالي القروض
2363	1691	2258	2746	1566	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
1833	865	1129	1373	738	احتياطي خسائر القروض
8396	8682	8754	8257	7526	حقوق الملكية
92960	83823	94450	82568	81034	إجمالي الأصول
79820	73961	70042	65019	65390	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (09).

ويمكن إيضاح المؤشرات سابقة الذكر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تطور مؤشرات ميزانية البنك الوطني الجزائري وكالة عناية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول:

قيمة إجمالي الودائع في حدود 90000 إلى 109000 مليون دج حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2013 حيث قدرت قيمتها ب 90394 مليون دج بعدما كانت سنة 2012 قيمتها 103383 مليون دج ومن ثم ارتفعت إلى أن وصلت إلى أعلا مستوياتها سنة 2015 بقيمة 108905 مليون دج.

قيمة إجمالي القروض شهدت ارتفاع محسوس خلال فترة الدراسة ووصلت إلى أعلا مستوياتها سنة 2015 بقيمة 60452 مليون دج.

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عرف تغيرات عديدة طويلة مدة الدراسة حيث كان في أعلا مستوياته سنة 2012 بقيمة 2746 مليون دج، أما بالنسبة لاحتياطي خسائر القروض فقد عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصل إلى أعلا مستوياته سنة 2015 بقيمة 1833 مليون دج.

حقوق الملكية هي الأخرى ارتفعت من سنة 2011 إلى 2013 ومن ثم بدأت بالانخفاض سنة 2014 و 2015 حيث وصلت إلى 8682 و 8396 مليون دج.

إجمالي الأصول ارتفع من 81034 إلى 94450 مليون دج من سنة 2011 إلى 2013 ثم انخفض في 2014 وفي 2015 ارتفع حيث وصل إلى 92960 مليون دج، أما بالنسبة لقيمة الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة عرفت ارتفاع من سنة 2013 إلى أن وصلت إلى أعلا مستوياتها سنة 2015 بقيمة 79820 مليون دج.

2. تطور العنصر البشري للبنك الوطني الجزائري وكالة 813:

الجدول الموالي يبرز تطور العنصر البشري للبنك خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2015

الجدول رقم (07): تطور عدد عمال وكالة 813 للبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة 2011-

2015

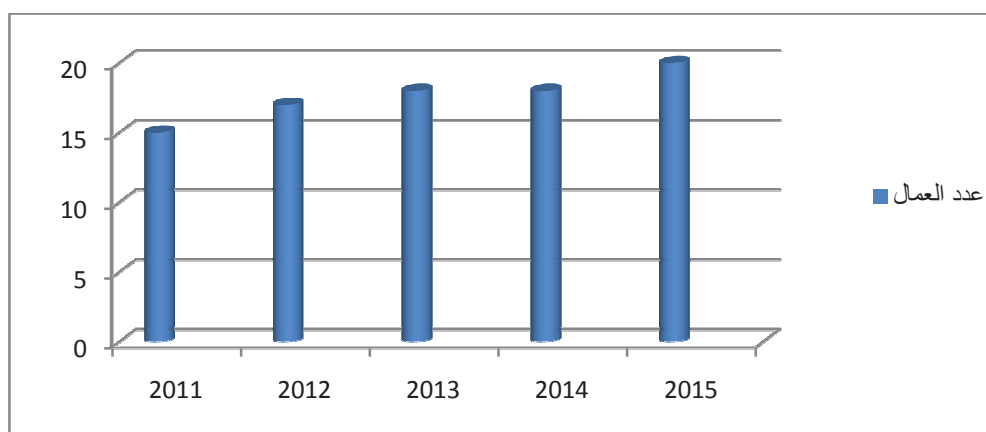
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	15	17	18	18	20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه.

ويمكن إيضاح تطور عدد العمال في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور عدد عمال وكالة 813 للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه خلال سنوات الدراسة

2015-2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل يلاحظ أن عدد العمال في تزايد من 15 إلى 20 عامل خلال سنة 2011-2015.

3. حساب مؤشرات الخطر للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه:

الجدول رقم (08): حساب مقاييس الخطر للبنك الوطني الجزائري وكالة عنابه

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نوع المخاطرة					
المخاطر الائتمانية:					
-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض	%3.11	%5.38	%4.44	%3.33	%3.90
-احتياطي خسائر القروض / إجمالي القروض	%1.46	%2.69	%2.22	%1.70	%3.03

مخاطر السيولة: -إجمالي القروض / إجمالي الودائع	%50	%49.3	%56.23	%49.03	%55.5
مخاطر أسعار الفائدة: -الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول	%80.7	%78.74	%74.15	%88.23	%85.9
مخاطر التشغيل: -إجمالي الأصول / عدد العمال	%5402.26	%4856.94	%5247.22	%4656.83	%4648
مخاطر رأس المال: -حقوق الملكية / إجمالي الأصول	%9.3	%10	%9.26	%10.36	%9.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن:

- نسبة المخاطر الائتمانية في حدود 3 إلى 5% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، أما احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض فالنسب تتراوح بين 1 إلى 3% وسجلت أعلا نسبة سنة 2015 حيث قدرت ب 3.03%.
- مخاطر السيولة هي الأخرى مرتفعة نوعا ما حيث تجاوزت نسبة 50% ووصلت إلى أعلا مستوياتها في سنة 2013 بنسبة 56.23% وهذه النسبة لا تعبر عن تعرض البنك لخطر كبير فهي نسبة متوسطة.
- مخاطر أسعار الفائدة مرتفعة جدا فقد وصلت سنة 2014 إلى حوالي 88.23% وهذا راجع لتأثر البنك بتقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر رأس المال مرتفعة فهي تفوق نسبة 9% وقد وصلت سنة 2014 إلى أعلى مستوياتها بنسبة 10.36% لذا وجب على البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه زيادة رأس المال لحماية أموال المودعين، وبالنسبة لمخاطر التشغيل فهي الأخرى مرتفعة حيث أنها شهدت انخفاضا طيلة مدة الدراسة وقد وصلت إلى ادني مستوياتها سنة 2015 بنسبة 4648% ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة عدد العمال الكفاء في البنك.

المطلب الثاني: قياس المخاطر لبنك البركة الجزائري وكالة عنابه

قبل حساب مؤشرات ونسب المخاطر التي يتعرض لها بنك البركة الجزائري وجب التعرف على تطور مختلف المؤشرات المستخدمة لحساب نسب المخاطر خلال مدة الدراسة.

1. تطور أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري وكالة عنابه:

سيتم عرض مختلف القيم المشككة لميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه والمستعملة في قياس المخاطر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تطور مؤشرات ميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه

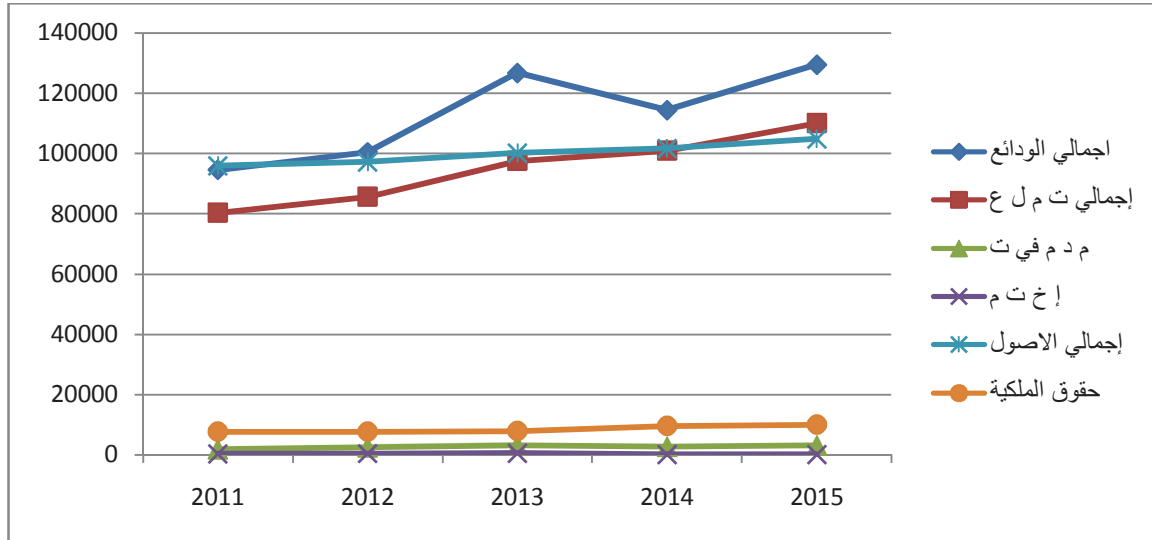
الوحدة: مليون دج

السنوات البيانات	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الودائع	94562	100478	126730	114368	129504
إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء	80317	85600	97533	100856	110053
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	1847	2537	3126	2622	3088
احتياطي خسائر التمويلات الممنوحة	290	420	540	84	83
إجمالي الأصول	95890	97221	100120	101580	104822
حقوق الملكية	7633	7680	7870	9480	9958
الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة	/	/	/	/	/

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك البركة الجزائري وكالة عنابه، أنظر الملحق رقم (10).

ويمكن إيضاح المؤشرات سابقة الذكر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور مؤشرات ميزانية بنك البركة الجزائري وكالة عنابه



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول:

قيمة إجمالي الودائع في ارتفاع من سنة 2011 إلى 2013 وفي سنة 2014 تنخفض لتصل إلى قيمة 114368 مليون دج ثم تعاود الارتفاع ليصل إلى قيمة 129504 مليون دج سنة 2015.

قيمة التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء كانت في ارتفاع طيلة فترة الدراسة من 2011 إلى 2015 بقيمة 80317 إلى 110053 مليون دج.

قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ارتفاع من سنة 2011 إلى 2013 وفي سنة 2014 ينخفض ليصل إلى قيمة 2622 مليون دج ثم يرتفع في سنة 2015 ليصل إلى قيمة 3088 مليون دج، أما احتياطي خسائر التمويلات الممنوحة هي الأخرى في ارتفاع من 2011 إلى 2013 وتنخفض من 2014 إلى 2015 لتصل إلى أدنى مستوياتها بقيمة 83 مليون دج.

إجمالي الأصول وحقوق الملكية في ارتفاع مستمر من 2011 إلى 2015 لتصل إلى أعلى مستوياتهما بقيمة 104822 و 9958 مليون دج على التوالي.

2. تطور العنصر البشري لبنك البركة الجزائري وكالة عناية:

الجدول الموالي يبرز تطور العنصر البشري للبنك خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2015.

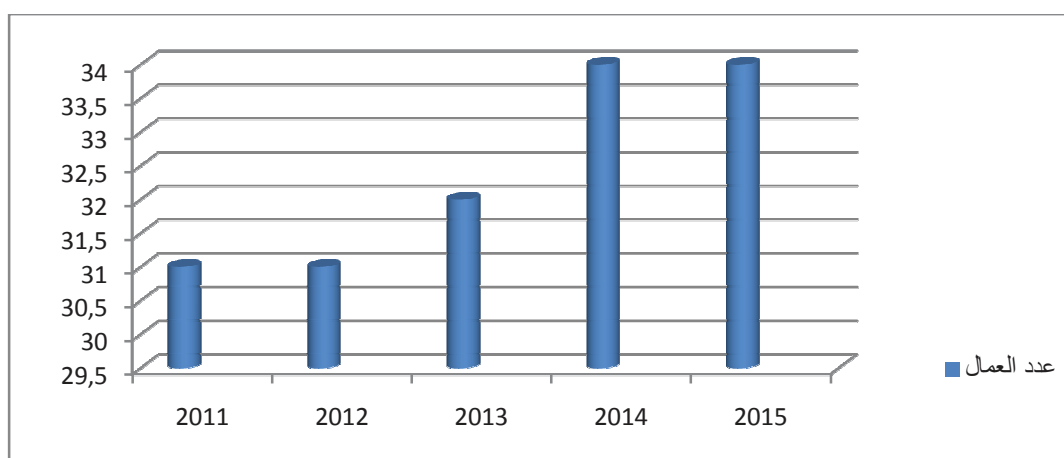
الجدول رقم (10): تطور عدد عمال وكالة عناية لبنك البركة خلال سنوات الدراسة 2015-2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	31	31	32	34	34

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع موظفة في بنك البركة الجزائري وكالة عناية.

ويمكن إيضاح تطور عدد العمال في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور عدد عمال وكالة عناية لبنك البركة خلال سنوات الدراسة 2015-2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

2 حساب مؤشرات الخطر لبنك البركة الجزائري وكالة عناية:

الجدول رقم (11): حساب مقاييس الخطر لبنك البركة الجزائري وكالة عناية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	نوع المخاطرة
المخاطر الائتمانية:						
- محصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء	%2.3	%2.96	%3.20	%2.60	%2.80	
- احتياطي خسائر التمويلات الممنوحة / إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء	%0.36	%0.50	%0.55	%0.083	0.075 %	

مخاطر السيولة:	%84	%85	%76	%88	%84
- إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء / إجمالي الودائع					
مخاطر التشغيل:	%3083	%3136.16	%3128.75	%2987.64	%3093.22
- إجمالي الأصول / عدد العمال					
مخاطر رأس المال:	%9.50	%7.90	%7.86	%9.33	%7.96
- حقوق الملكية / إجمالي الأصول					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن:

- نسب المخاطر الائتمانية تتراوح بين 2 إلى 3% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء، أما احتياطي خسائر التمويلات الممنوحة إلى إجمالي التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء فالنسب لم تتعدى الـ 1% وهذا ما يدل أن المخاطر الائتمانية أقل خطورة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري لوكالة عنابه.

- نسب مخاطر السيولة مرتفعة فهي تتراوح بين 76 إلى 88% وهذا على سنوات الدراسة من 2011 - 2015 وقد سجلت وكالة عنابه لبنك البركة الجزائري أعلا نسبة سنة 2014 حيث قدرت بـ 88% وهي نسبة تفوق ما حققته وكالة عنابه للبنك الوطني الجزائري كأعلى نسبة لسنة 2013 حيث قدرت بـ 56.23% وهذا راجع لكون بنك البركة يمنح تمويلات أكثر من الـ BNA.

- نسب مخاطر رأس المال في تزايد مستمر تقريبا ما عدا سنتي 2012 - 2013 حيث انخفضت النسبة من 7.90 إلى 7.86% لترتفع إلى ما يفوق 9% لسنتي 2014 - 2015 فيما يقابلها انخفاض لهذه النسبة لبنك الـ BNA وكالة 813.

- نسب مخاطر التشغيل شهدت تذبذبا طيلة مدة الدراسة حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 2012 بنسبة 3136.16%، فيما يقابلها ارتفاع مفرط لهذه المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه، أي أن هذا الأخير أكثر عرضة لمخاطر التشغيل.

وفي الأخير يمكن القول أن كلا البنكين معرض لمخاطر تكون شديدة بالنسبة له ورغم ذلك فوكالة عنابه لبنك البركة معرضة لمخاطر أقل حدة من الـ BNA وكالة 813.

المطلب الثالث: الاختلافات بين البنك الوطني الجزائري وكالة عنابه وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه

بعد التعرف على مختلف المخاطر التي يتعرض لها كل من البنك الوطني الجزائري وكالة 813 وبنك البركة الجزائري وكالة عنابه، تم التوصل إلى مجموعة من الاختلافات.

1. من حيث طبيعة مخاطر تغير العائد على الاستثمار:

أ. في البنك الوطني الجزائري: تقوم البنوك التجارية بمنح القروض وعمليات الخصم مقابل فائدة تتميز بالثبات والتحديد المسبق وارتباطها بالزمن وخلوها نسبيا من المخاطرة.

كما تقوم هذه البنوك بتأكيد العائد المطلوب بالعديد من الضمانات والكفالات التي تضمن استرداد أصل المال وعوائده، بالإضافة إلى حقها في فرض غرامات التأخير إذا تأخر العميل عن السداد دون مراعاة لحالته المالية.

ب. في بنك البركة الجزائري: يتم تحديد العائد على الاستثمار بناء على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والتي يقوم بها البنك الإسلامي وتتوقف صحة نتائج هذه الدراسة على العديد من العوامل والمتغيرات ومنها نوع النشاط، قيمة وسمعة المؤسسات المتعامل معها والظروف المحيطة به.

كما أن بنك البركة قد لا توجد لديه ضمانات، حيث يكون البنك في موضع الشريك (صاحب رأس المال) وإن وجدت لا يجوز استخدامها إلا في حالة تقصير من المؤسسة الشريكة، كما لا يجوز للبنك الإسلامي فرض غرامات تأخير على العميل وهذا من شأنه أن يحدث تغيرات كبيرة على العائد من الاستثمار.

2. من حيث تأثير مخاطر الاستثمار على البنوك:

أ. في البنك الوطني الجزائري: من خلال تحليل مخاطر تغير العائد على الاستثمار في البنوك التجارية اتضح أن معظم هذه المخاطر مخاطر مباشرة على نشاط العميل وليست على البنك ذاته، حيث أنه في حالة وقوع هذه المخاطر فسوف تؤدي إلى التأثير السلبي على النشاط الاستثماري للعميل المقترض من البنك الوطني الجزائري وتدخل البنك في هذه الحالة إنما هو استرجاع القرض وفوائده، فإذا استرد البنك حقوقه فلا ضرر فلا ضرر من حدوث هذه المخاطرة.

فكل اهتمام البنك من دراسة هذه المخاطر إنما هو لسلامة أمواله وفوائده حتى ولو حدث خلل لنشاط العميل فيما بعد بسبب هذه المخاطر، فالبنك التجاري يعكف على دراسة وتحليل هذه المخاطر لضمان تحقق المقدرة الإرادية التي تكفل استرداد البنك لحقوقه بصرف النظر عن الربحية التي ينشدها العميل أو العائد على الاستثمار من الأموال المقترضة، وبالتالي لا يهتم البنك بحقيقة ربح العميل طالما أنه يحصل على مستحقاته.

ب. في بنك البركة الجزائري: إن مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية ذات تأثير مباشر على البنك الإسلامي والمؤسسة معا لأن البنك الإسلامي ليس صاحب قرض وفائدة وإنما هو شريك أو مضارب أو مستأجر أو صانع وغيرها، وأي تأثير على نشاط المؤسسة سوف يؤثر بالتالي على عائد البنك ونشاطه. حيث أن العملية الاستثمارية تعتمد على أساس المشاركة وتفاعل رأس المال مع العمل، والغنى بالغرم، بمعنى تحميل كل طرف من الأعباء بقدر ما يحصل عليه من مميزات وبالتالي فإنها تشارك في خسائر المشاركات والمضاربات والمراجحات والاستصناع والسلم والإجارة وغيرها من صيغ الاستثمار الإسلامي نتيجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المقترضة.

3. من حيث تأثير مخاطر إفلاس المؤسسة على حقوق البنك:

أ. في البنك الوطني الجزائري: من المعلوم أن البنك التجاري يكون دائما للمؤسسة المقترضة، وفي حالة إفلاس المؤسسة وتصفية نشاطها يسترد البنك حقوقه من الدائنين الآخرين، إن وجدوا من أموال التصفية ومن ناحية أخرى ويمكن للبنك أن يستخدم الضمانات والرهنات في الحصول على أمواله، وبذلك فإن تأثير مخاطر إفلاس المؤسسة على حقوق البنك يكون ضعيفا.

ب. في بنك البركة الجزائري: البنك الإسلامي قد يكون دائما وبالتالي يسترد أمواله من الدائنين، وقد يكون شريكا وبالتالي لا يسترد أمواله إلا بعد تسديد حسابات دائني المشروع إذا كان صافي موجودات المشروع تفي بذلك، إلا أن الأمر يزداد صعوبة على البنك الإسلامي، حيث إن الشريك أو المضارب هو أمين على مال البنك وليست ضمانا لها، فإذا تلف بدون تعدي أو تقصير من العميل وأفلس العميل فلا يستحق البنك شيئا، وقد يتلف المال بسبب تقصير من العميل. إلا أنه قد يؤدي عدم تقصيره بمستندات مزورة وبالتالي يتحمل البنك خسائر هذه المخاطر وحده طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وحيث إن الضمان الشخصي هو المعمول عليه في هذه الحالة، وليس الضمان العيني لذلك فإن مخاطر الإفلاس وضياح مال البنك ذات تأثير بالغ عنه في البنوك التجارية.

4. مخاطر ذات اثر على البنك الوطني الجزائري وليست ذات اثر على بنك البركة الجزائري:

أ. مخاطر معدل الفائدة: ليست لهذه المخاطر اثر مباشر على بنك البركة، حيث أن هذا الأخير لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، فلا توجد في محفظة الأوراق المالية الإسلامية أوراق بفائدة ثابتة، ولذلك فليس هناك أثر مباشر من انخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.¹

¹ اعتمادا على مقابلة مع موظف وموظفة في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة عناية وبنك البركة الجزائري وكالة عناية.

ب. مخاطر الرافعة المالية: تزداد الرافعة المالية لأي شركة باستخدام الأموال المقترضة، وبالتالي تزداد الرافعة في أوقات الكساد، وبما أن محفظة الأوراق المالية الإسلامية لا تحوي أي أسهم لشركات يتم تمويلها بالقروض، فإنه لا يوجد فيها رافعة مالية وبالتالي لا تواجه البنوك الإسلامية بصورة مباشرة.

المطلب الرابع: أهم الإجراءات لمعالجة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة البنكية، وتماشيا مع الاتجاهات العالمية هذا الصدد بدأت البنوك الجزائرية مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك.

1/ أهم الإجراءات لمعالجة المخاطر في البنوك التجارية:

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" يناط بها مسؤولية وضع السياسات العامة، بينما على الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة؛
- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفي خدمات البنك؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة؛
- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات¹.

2/ أهم الإجراءات لمعالجة المخاطر في البنوك الإسلامية:

إن إجراءات التحوط للتقليل من حدة المخاطر هو مقصد من مقاصد التشريع المالي الإسلامي.

¹ هيفاء غانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

1. **الضمانات الشرعية:** تمثل الضمانات أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات والمعاملات البنكية التي يكتنفها الخطر، وتقوم على جانب من المخاطرة ومن هنا كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطر في المعاملات وبصفة خاصة البنكية من خلال الضمانات الشرعية.

ويمكن إيجازها كما يلي:¹

- اختيار العميل المناسب؛

- العربون ودفعه ضمانا للجدية؛

- درجة الضمان؛

- ضمان طرف ثالث؛

- رهن البضاعة؛

- اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وإدارته ونفقاته عليه؛

- تطوع المضارب بالتعويض عند الخسارة.

2. **التمويل بالمشاركة:** إنشاء مجمع لتقييم الشركات والأنشطة طالبة التمويل، تشارك جميع المؤسسات والبنوك الإسلامية في تكلفته وتستفيد جميعها من خدماته.²

3. **مشكلة السيولة:** تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنوك الإسلامية إلى عناصر قابلة للتسييل، ولا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول وإيجاد سوق ثانوية لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنك على درجة من السيولة تسمح بقياسها وضبطها.³

4. **حلول مخاطر رأس المال:** يجب على إدارة البنك مراعاة تحديد حجم رأس المال الذي يستعمل على أساسه، ويجب على البنوك الإسلامية أن تضع في اعتبارها الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتلبية الضوابط التي تحددها الجهات المنظمة للعمل البنكي.⁴

5. **معالجة المخاطر في المضاربة:** وتختلف معالجة مخاطر المضاربة حسب توقيت ظهورها كما يلي:⁵

¹ الوثائق عطا المخان محمد أحمد، عقد المراجعة (ضوابطه الشرعية، صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية)، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول الاقتصاد الإسلامي في مارس، جامعة أم القرى، السعودية، 2003، ص 25-26.

² المرجع نفسه، ص 79.

³ خضراوي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص 79.

⁴ المرجع نفسه، ص 79.

⁵ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، ب ط، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 495-497.

أ. هلاك مال المضاربة: ويقصد به ضياع مال المضاربة ليس بسبب ممارسة النشاط وإنما لعوامل أخرى خارجية بدون تقصير من المضارب، وهنا تعالج قيمة الهلاك كخسائر رأسمالية إذا هلك كل المال قبل أو بعد التصرف أي في ممارسة النشاط، أما إذا هلك بعضه بعد التصرف فإن قيمة الهلاك تعالج كخسائر عادية، وهذا ما أخذت به معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار تمويل المضاربة.

ب. الخسائر الدورية التي تظهر في حالة المضاربة المستمرة:

- إذا كانت هذه الخسائر لم يسبقها ظهور ربح في فترة سابقة ولم يتم توزيعه فإنها بالإجماع تجبر من الأرباح اللاحقة
- إذا حدثت خسائر تزيد عن ما تحقق من ربح خلال السنة مضافا إليها مخصصات مخاطر الاستثمار من السنوات السابقة فيتم اللجوء إلى عملية تقويم الاستثمارات القائمة بسعر السوق لمعرفة مدى كفاية الأرباح المقدرة فيها لتغطية الخسائر، فإذا كانت كافية للتغطية تدور الخسائر الزائدة للفترة اللاحقة وتخصم من الأرباح اللاحقة، وإن لم تكن كافية فإنها تدور أيضا مع تحمل المبالغ المسحوبة من حسابات الاستثمار نصيبها من هذه الخسائر بحسب المبلغ؛
- إذا كانت الخسائر سبقها ربح في فترة سابقة وتمت قسمته بينهم فإنها تجبر من هذا الربح.

ت. الخسائر النهائية عند تصفية المضاربة: يتحملها صاحب المال وتمثل تخفيضا لرأس المال وهذا ما أخذت به معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار التمويل بالمضاربة حيث نصت على أنه (في حالة وقوع خسائر عند التصفية يتم إثباتها حينئذ بتخفيض رأس مال المضاربة).

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر هذا الفصل دراسة ميدانية للمقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وذلك بدراسة حالة كل من البنك الوطني الجزائري وكالة عناية وبنك البركة الجزائري فرع عناية، ومدى تعرض كل بنك للمخاطر المختلفة. حيث أبرزنا من خلاله الفروق التي تمس المعاملات البنكية على مستوى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في ما يخص أنواع القروض الممنوحة على مستوى وكالة 813 وصيغ التمويل المتعامل بها على مستوى بنك البركة فرع عناية، وكذا أبرزنا مدى تعرض كل من هذين البنكين إلى مخاطر مختلفة وتختلف حدتها من وبالتالي لا يسلم أي من البنكين من النقائص لكن النتيجة الإيجابية التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو أن الجزائر اكتسبت تجربة جديدة اسمها بنك البركة الجزائري مهما كانت درجة المخاطر التي يتعرض لها والانتقادات الموجهة له وان البنك الوطني الجزائري اكتسب منافس قوي على الساحة المصرفية وهذا ما يحفز على العمل على تطوير نفسه والعمل على التقليل من شدة المخاطر التي يتعرض لها ولم لا التفكير في فتح شبك في البنك للعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وفتح أفاق للتعاون بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لمواجهة المخاطر والأزمات المالية.



خاتمة

إن المخاطر أمر ملازم للعمل البنكي نظرا لطبيعة عمله منذ البداية، كما أن التطورات العالمية المستجدة في هذا العمل تضيف المزيد إلى هذه المخاطر من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي فرض على إدارات البنوك إعطاء مسالة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، وإلا أدت إلى تهديد وجودها. فتفادي المخاطر كليا مستحيل التحقق بل إذ ضرورة البعد عن المخاطر غير المحسوبة والقبول بما هو محسوب منها هو تحقيق لغايات البنوك.

وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية لا تؤدي دورها بشكل فعال ما لم يكن هناك نظام رقابي داخلي سليم.

ورغم الإمكانيات والوسائل والأساليب الحديثة التي تستخدمها البنوك التجارية في إدارة المخاطر والتحوط منها إلا أنها أكثر عرضة للمخاطر عن البنوك الإسلامية، وهذا لابتعاد هذه الأخيرة عن كل ما هو حرام وأسلوبها في المشاركة مكنها من أن تختار المشاريع السليمة التي تجنبها الوقوع في المخاطر.

وقد ادخل بنك الجزائر مجموعة من التغييرات في القوانين المنظمة لإدارة البنوك وهذا محاولة منه لرفع مستوى أداء البنوك الجزائرية وكذا الاستفادة من مقررات لجنة بازل الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر.

نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تتعرض البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية إلى مخاطر لكن الاختلاف يكمل في درجة المخاطرة لوجود ضمانات على القروض في البنوك التجارية، وهي فرضية صحيحة وتم إثبات صحتها في الفصل الأول من البحث، حيث تعتمد البنوك التجارية على درجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء عند منحهم التسهيلات الائتمانية ولان الضمانات هي التغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة عدم تسديد القروض؛

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك التجارية وسائل لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف آثار المخاطر، هذه الفرضية صحيحة لأنها تحقق عوائد وتخفف من آثار المخاطر ولكن الاستعمال المفرط والعشوائي لها يسبب مخاطر اشد خطورة من المخاطر التي انشأت لتغطيتها؛

الفرضية الثالثة: البنوك الإسلامية أكثر قدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، وهذه الفرضية صحيحة وتم إثباتها في الفصل الثاني من البحث، حيث تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية لها من المبادئ والوسائل والأساليب ما يمكنها من التصدي للمخاطر والأزمات وإدارة المخاطر؛

الفرضية الرابعة: الأساليب التمويلية للبنوك الإسلامية هي أكثر فعالية وقل تكلفة مقارنة بأساليب التمويل في البنوك التجارية، لا يمكن الجزم والحكم على هذه الفرضية لان طريقة حساب أقساط التسديد هي نفسها المتبعة في كلا البنكين وغالبا ما تستعمل البنوك الإسلامية نسبة هامش ربح أكبر من معدل الفائدة المطبق في البنوك التجارية.

نتائج الدراسة:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل البنكي دون استثناء أو تفریق بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية؛
- إن إدارة المخاطر ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها؛
- البنوك التجارية تعتمد على وسائل للتغطية هي تحمل في حقيقتها مخاطر شديدة الخطورة؛
- البنوك الإسلامية لا تمنح التمويل دون الدراسة الجيدة للمشروع الممول وإذا مولت فهي تراقب المشروع أو تشارك فيه؛
- افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر؛
- البنوك الجزائرية لا تستثمر في الأوراق المالية وهذا لعدم وجود سوق مالي نشط وافتقارها للخبرة في هذا المجال مما يعرضها لمخاطر ائتمانية كبيرة؛
- لا توجد إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك الجزائرية؛
- إفلاس العديد من البنوك الجزائرية أو تم إلغاء اعتمادها وهذا عائد لعدم احترامها للنسب والقوانين التي يفرضها بنك الجزائر أو سرقة وتهريب الأموال من طرف المسؤولين على إدارة البنك؛
- يعتمد البنك الوطني الجزائري وكالة عنايه على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات وعلى القوانين والنظم التي يفرضها بنك الجزائر؛
- البنك الوطني الجزائري وكالة عنايه معرض أكثر للمخاطر الائتمانية وخاطر رأس المال؛
- بنك البركة الجزائري وكالة عنايه باعتباره بنك إسلامي استطاع أن يجد له مكانا بارزا على الساحة البنكية الجزائرية.

الاقتراحات والتوصيات:

- على البنوك التجارية والإسلامية تبني إستراتيجية بنكية شاملة، تعمل على تنظيم المكاسب من خلال الانفتاح على الأسواق المالية؛
- دعوة البنوك الإسلامية إلى تبادل خبراتها والتقارب فيما بينها والاستفادة من تجارب البنوك الأخرى؛
- التعاون المشترك بين البنوك التجارية والإسلامية بما يخدم صالح الدولة والمجتمع؛

-
- على البنوك المركزية أن تخصص تشريع للبنوك الإسلامية يوفر لها البيئة والمناخ المناسب لخصوصية عملها، وان تكون تعليمات الإشراف والرقابة عليها مختلفة عن البنوك التجارية؛
 - ضرورة تبني مبدأ الدمج بين البنوك الإسلامية لتحقيق كيانات بنكية قوية قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك التجارية سواء السوق المحلي أو العالمي؛
 - على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع فعلى البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة؛
 - ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات خاصة بالمخاطر وليس ضمها مع إدارات أخرى.

آفاق البحث العلمي:

- دور البنوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية؛
- تفعيل الرقابة البنكية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- تقنيات التمويل والاستثمار وأثرها على المخاطر المالية في البنوك التجارية والإسلامية.



قائمة المراجع

- أولاً: الكتب.
- **1- باللغة العربية:**
- أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)**، ب ط ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- إقبال منور وآخرون، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2001.
- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ب ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب س.
- البديري حسين جميل ، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، ب ط ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013.
- بوجلال محمد ، **البنوك الإسلامية مفهومها-نشأتها-تطورها-نشاطها**، ب ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990.
- جميل الجنابي هيل عجمي ، **يسع أرسلان رمزي ياسين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- الجيلالي عجة ، **عقد المضاربة (القراض) في المصارف الإسلامية**، ب ط، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- الحناوي محمد الصالح وآخرون، **الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها (مدخل التحليل الأساسي والفني)**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- حنفي عبد الغفار و قرياقص رسمية ، **الأسواق المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات تأمين، شركات استثمار)**، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- خان طارق الله وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003.
- الخطيب سمير ، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، ب ط، منشأة المصارف، مصر، 2005.

- الراوي خالد وهيب ، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج، الأردن، 2003.
- ركية كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة تيزي وزو - ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2005.
- الزبيدي حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ب ط ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002.
- السبلاني غسان ، المصارف الإسلامية نظام مالي عادل ومستقر، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- السيد عبد المنعم و العيسى نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية، ب ط، دار الحامد، الأردن، 2004.
- السيمي صلاح الدين حسن ، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ط 1، دار. الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- الشعراوي عايد فضل ، المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، ط 2، الدار الجامعية، بيروت، 2007.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- شيخون محمد ، المصارف الإسلامية(دراسة وتقييم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)، ب ط، دار وائل، الأردن، 2002.
- صاحب أبو حمد رضا ، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، ط 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- صادق مدحت ، أدوات وتقنيات مصرفية، ط1، دار غريب، القاهرة، 2001.
- الصيرفي محمد عبد الفتاح ، إدارة البنوك، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- الصيرفي محمد عبد الفتاح ، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006.
- طایل مصطفى كامل السيد ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، ب ط، مطابع غباش، مصر، 1999.
- طه طارق ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ط1، دار الكتب، القاهرة، 2000.

- عبادة إبراهيم عبد الحليم ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ب ط، دار النفائس، الأردن، 2008.
- عبد العال حماد طارق ، إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ب ط ، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- عزمي أسامة سلام وشقيري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار الحامد ، الأردن، 2010.
- العصار رشاد و الحلبي رياض ، النقود والبنوك، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عقل مفلح محمد ، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- عيد عادل عبد الفضيل ، الربح والخسارة في معاملات المصارف -دراسة مقارنة-، ط 1، دار الفكر، الإسكندرية، 2007.
- الكراسنة إبراهيم ، أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ط 2، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- ناصر سليمان ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ب ط، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
- الوطيان محمد ، البنوك الإسلامية، ب ط، مكتبة الفلاح، الكويت، 2000.

2- باللغات الأجنبية.

- Eric Lamarque, **gestion bancaire**, 2edition, dareios& Pearson education, France, 2008.
- Joel Bessis, **Risk Manegement in Banking**, 1edition , John Wiley & sons Ltd, Paris, 1998.

- ثانيا: المجالات والدوريات العلمية.

1- باللغة العربية:

- بن عمارة نوال ، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد التاسع، ورقلة، 2011.
- شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007.

- ثالثا: الاطروحات والمذكرات الاكاديمية.

1- باللغة العربية:

- بركية رتيبة ، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007،2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- بن العامر نعيمة ، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.
- بوكساني رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
- زراقي هاجر ، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- سعود عبد المجيد، البنوك الإسلامية وأوجه الاختلاف بينها وبين البنوك التجارية، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.

- عبد غرس سمية، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي (2012-2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2017.
 - عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية -دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
 - غانية هيفاء ، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015.
 - فوراتي سارة ويوسفى أمينة، تقييم كفاءة البنوك التجارية في تنمية الودائع، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة والأسواق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.
 - قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق تسيير المخاطر البنكية (خطر عدم التسديد) - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة باتنة- ، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالي، جامعة الجزائر، 2001.
 - رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية.
- 1- باللغة العربية:**
- أبو زيد و عبد المنعم محمد ، المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية أيام 7-9 ماي، جامعة الشارقة، أبو ظبي، 2002.
 - بدر الدين قرشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية يومي 5-6 ابريل، الخرطوم، 2012.
 - بن عمارة نوال ، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، العدد التاسع، ورقلة، 2011.
 - بن عيشى بشير وغالم عبد الله، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة للمصارف الإسلامية-،الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية يومي 24 و25 أفريل، المركز الجامعي بشار، 2005.

- خالدي خديجة و الرفاعي غالب عوض ، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة أيام 16-18 أبريل، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.
- الرفاعي غالب عوض و عارضة فيصل صادق ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة من 16-18 أبريل، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.
- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، سطيف، 2009.
- قاسمي آسيا و فيلاي حمزة ، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر، البويرة، 2011.
- لقيطي الأخضر و غربي حمزة ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملتقى حول أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، ب س.
- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدتها-قياسها-إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 2007.
- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر، جامعة بسكرة، 2009.
- مهداوي هند وآخرون، الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010.
- نصر عبد الكريم و أبو صلاح مصطفى ، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2- دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة -، المؤتمر العلمي يومي 4-5 جويلية، الأردن، 2007.
- الواصل عطا المخان محمد أحمد، عقد المراجعة(ضوابطه الشرعية، صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية)، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي حول الاقتصاد الإسلامي في مارس، جامعة أم القرى، السعودية، 2003.

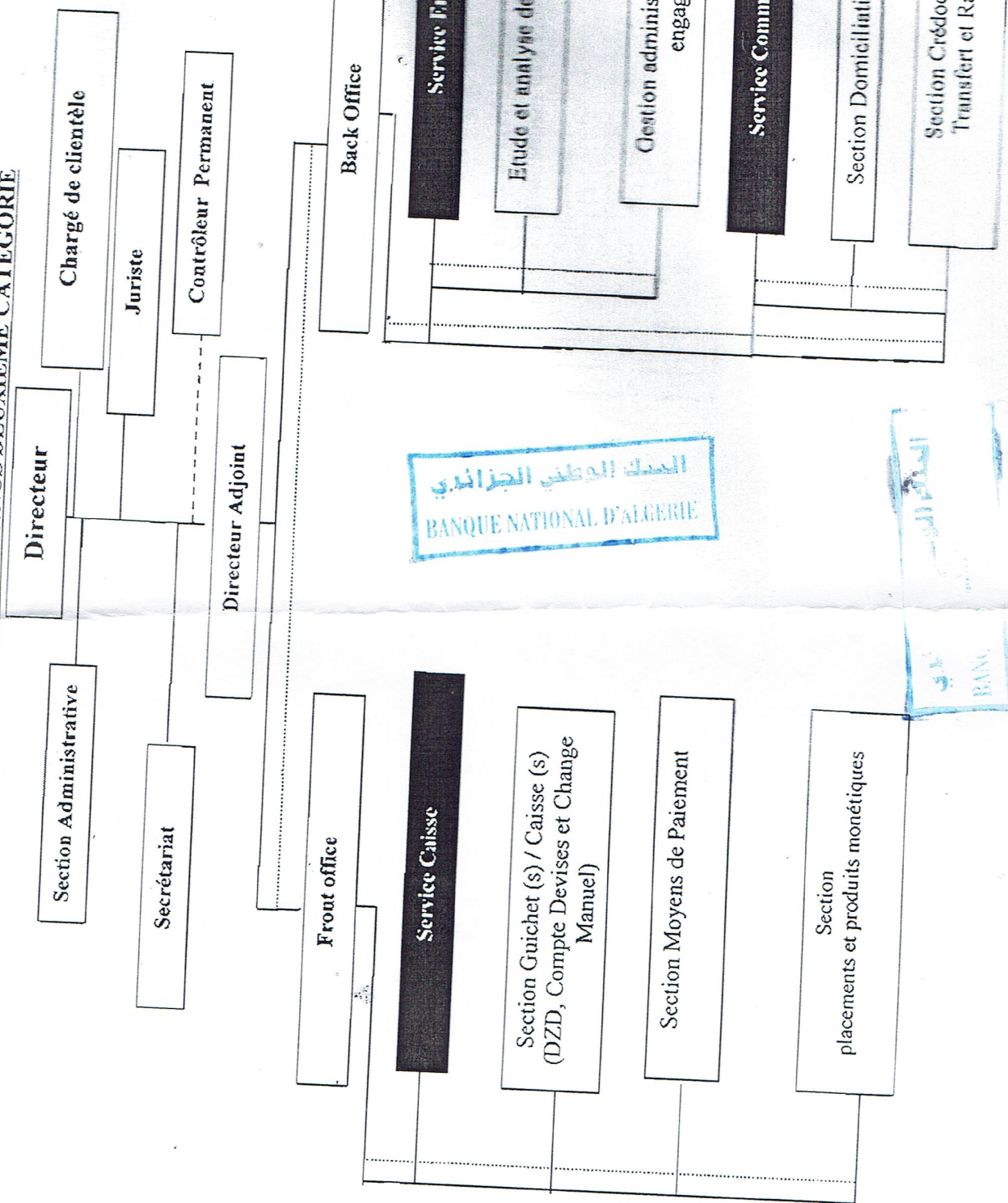
- خامسا: مواقع الانترنت الرسمية.

1- باللغة العربية:

- محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
http// www.4eqt.com. Com.site consulté le 12/12/20.
 - حامد بن عبد الله العلي، البنوك الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
http/www. Islamway.comriw.site consulté le 10/11/2017.
 - The Our community town, **An Introduction to Risk Management**, published By, www, ourcommunity, com. site consulté le 15/11/2017.
 - badr- cu34. Ibda.org site consulté le 10/4/2018.
 - www.bna-bank.com site consulté le 15/4/2018.
 - Ar.islamway.net site consulté le 15/4/2018.
- سادسا: اتفاقيات.
- اتفاقية، إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1977.
- سابعا: القوانين والمراسيم.
- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المادة 75 المصادق عليه بالقانون 05-09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009.



ORGANIGRAMME AGENCE DEUXIEME CATEGORIE



البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONAL D'ALGERIE

البنك الوطني
BANQUE

Légende : _____
Liaisons hiérarchiques
Liaisons fonctionnelles

MA

ANNEXE III A LA CIRCULAIRE N°1935 DU 19 JUIN 2007.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

« CHECK-LIST »

des documents constitutifs d'un dossier de crédit.

1- Dossier de crédit d'exploitation :

compt Tenue

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Statuts juridiques ;
- CV des dirigeants + copies des pièces d'identité ;
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale;
- Registre de commerce ;
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité en vue d'une éventuelle prise de garantie ;
- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes et/ou comptables agréés ;
- Bilan d'ouverture pour les nouvelles affaires ;
- Plan de trésorerie et le détail des principaux postes du dernier bilan (fournisseurs, clients, dettes...);

En plus des documents cités ci-dessus, les entreprises de réalisation (ETP notamment) doivent joindre également :

- Un état signalétique des marchés,
- Un état récapitulatif d'avancement des travaux;
- Un plan de financement par marché et cumulé ;
- Une liste du matériel ;
- Une copie certifiée conforme du certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur.

2- Renouvellement d'un dossier de crédit d'exploitation :

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Mise à jour du dossier juridique (statuts, pouvoirs, registre de commerce, carte fiscale) ;
- Plan de trésorerie et le détail des principaux postes du dernier bilan (fournisseurs, clients, dettes...);
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale ;

- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes et/ou comptables agréés ;

3- Dossier de crédit d'investissement :

Long et Moyen Terme

- Demande écrite signée par le client incluant la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leurs remboursements,
- Statuts juridiques ;
- CV des dirigeants + copies des pièces d'identité ;
- Attestations fiscales et parafiscales dûment apurées ou le calendrier de remboursement des dus antérieurs avec l'administration fiscale ;
- Registre de commerce ;
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité en vue d'une éventuelle prise de garantie ;
- Etudes technico-économique ;
- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée de prêt ;
- Factures proforma des équipements à acquérir et devis estimatifs des travaux à réaliser ;
- Plan de financement.



نبذة عن نشأة فرع عناية لبنك البركة

أنشأ فرع بنك البركة بمدينة عنابة بتاريخ 2003/03/23 ضمن سياسة المديرية العامة لتغطية كافة التراب الوطني

الفرع بعد حصوله على الإعتماد من قبل البنك المركزي إنطلق للعمل بمجموعة من العمال الشباب لا تتعدى الستة الأفراد من ذوي المستوى الجامعي و من جميع الاختصاصات وكانت المهمة الأولى جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن لتوفير السيولة الممكنة لإنطلاق في المرحلة و هي توفير مجموعة من المنتوجات البنكية مطابقة للشريعة الإسلامية موجه أساسا للأفراد عن طريق تمويل السيارات بالمrabحة للأمر بالشراء , الإجارة المتهية بالتمليك و الإجار الموصوفة في الذمة لتمويل إقتناء العقارات و المؤسسات عبر صيغ التمويل المتعارف عليها في جل البنوك الإسلامية (المrabحة , السلم , المساومة, الإجارة , المشاركة)

شهد الفرع منذ بداية إنطلاق نشاطه ارتفاع متواصل في مؤشرات المردودية و حجم إستقطاب الموارد المالية بأنواعها المجانية و مما جعل فرع عناية يحتل المرتبة الثالثة من حيث في مستوى رقم الأعمال المحقق عبر شبكة الوكالات للبنك منذ إنطلاقه سنة 1992 و بالرغم من مؤشرات الركوض الاقتصادي الناتج عن تراجع مستويات التجارة الخارجية و أسعار النفط على المستوى الدولي .

السنة	رقم الأعمال الوكالة
2014	445.000.000
2015	670.000.000

عرف الفرع تطور في مستويات الأداء عبر تدعيم إدخال أليات جديدة في التعامل مع الحرفاء و الزبائن باستحداث أعوان مكلفين بالزبائن للإستماع لإنشغالاتهم و مطالبهم في ما يخص عملياتهم اليومية على مستوى الصندوق أو كلا من مصلحتي التمويل و التجارة الخارجية و ضمان مستمر للتكوين للأعوان و الإطارات على أحدث تقنيات التسيير و التعامل مع الحرفاء .

سنة 2012 البنك و بما فيه الفرع شهد تغيير للنظام المعلوماتي بما يواكب التطورات التكنولوجية مما سهل على الحرفاء التواصل مع البنك و إجراء كافة عملياتهم البنكية من أية وكالة عبر التراب الوطني من سحب الأموال , إصدار الشيكات البنكية , التحويلات , الإطلاع على الحسابات عبر الأنترنت و غيرها .

كل هاته التغييرات في أنماط التسيير تبعه تغيير في الهرم التسلسلي لتسيير الفرع لأكثر فاعلية و الذي نلخصه في البيان الوصفي التالي :

شروط تمويل سيارة :

- 1- هامش الربح 10% سنويا خارج الرسوم. (متضمن مصاريف ملف التمويل و التأمين عن العجز و الخيانة)
- 2- صيغة التمويل : المراجعة
- 2- مدة التسديد : إلى غاية 60 شهرا
- 3- المساهمة الشخصية 20%
- 4- الأجر الأدنى : 50.000 دج (بما فيه اجرة الزوج (ة))
- 5- السن الأقصى : 70 سنة عند تسديد آخر قسط

الملف المطلوب :

- 1- طلب تمويل قرض استهلاكي حسب نموذج بنك البركة الجزائري
- 2- فاتورة نموذجية مسلمة من قبل الوكيل باسم بنك البركة الجزائري و لفائدة الزبون عليها ختم عبارة "منتوج في الجزائر" لشركة رونو الجزائر.
- 3- بطاقة عائلية Fiche familiale + شهادة ميلاد
- 4- كشف للحساب البنكي أو اليزيدي للسنة (06) اشهر الأخيرة
- 5- كشوفات الأجر الثلاثة (03) الأخيرة للأجراء أو كشف المنحة للمتقاعدين مسلمة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد
- 6- نسخة من بطاقة الترقية للضمان الاجتماعي أو أية وثيقة تعادلها
- 7- شهادة عمل
- 8- صك بنكي أو بريدي (ملغى Barré)
- 9- القائمة السنوية للأجور (D.A.S) بالنسبة للقطاع الخاص فقط

حالة ضم اجرة الزوج (ة)

في حالة تعيين الزوج (ة) كمرافق لطالب التمويل، يضاف إلى جانب طلب التمويل الوثائق المذكورة في النقاط 4, 5, 7, 9

الوثائق المطلوبة بالنسبة للمهني الحرة

- 1- طلب تمويل قرض استهلاكي حسب نموذج بنك البركة الجزائري
- 2- فاتورة نموذجية مسلمة من قبل الوكيل باسم البنك و لفائدة الزبون عليها ختم عبارة "منتوج في الجزائر" لشركة رونو الجزائر
- 3- ترخيص مسلم من قبل الهيئات المعنية
- 4- التسجيل في جدول مجلس أخلاقيات المهنة المعني للمهني الحرة
- 5- نسخة من السجل التجاري (إن وجد)
- 6- الميزانيات الجبائية الثلاث (03) الأخيرة بالنسبة للمتممين في التصريح الجبائي و وثيقة C20 (تقرير المداخل) لفئة التقييم الجرافي
- 7- الوضعية الجبائية (Extrait de rôle apuré) أقل من ثلاثة أشهر و وثيقة التحيين لإشترابات الضمان الاجتماعي (Mise à jour Cnasat)

ملف فتح الحساب الجاري

- 1- شهادة إقامة (منتهى أقل من 06 أشهر)
- 2- نسخة لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة
- 3- صورة شمسية (2)
- 4- 03 طوابع جبائية (قيمة كل طابع 20 دج)

Commercial

DOSSIER DE FINANCEMENT LEASING

- DEMANDE DE FINANCEMENT.
- statut-COPIE DU RC+IMMATRICULATION FISCALE
- les mises à jour.
- BAIL DE LOCATION DU SIEGE SOCIAL
- RESIDENCE
- COPIE DU CIN/PC.
- BILAN FISCAUX 2016-2017.
- BILAN PREVISIONNELS 04 ANS.
- FACTURE PROFORMAT +DEVIS ASSURANCE.
- SITUATION COMPTABLE RECENTE+G50.



FINANCEMENT

IMMOBILIER

SALARIES (Document commun)



- 1- Demande de financement signé par le client selon modèle Banque
- 2- Attestation du travail précisant la durée du contrat de travail
- 3- Les trois dernières fiche de paie
- 4- Copie d'immatriculation à la sécurité sociale ou un autre document tenant lieu
- 5- Extrait d'acte de naissance
- 6- Fiche familiale
- 7- Certificat de résidence au domicile permanent
- 8- Autre justificatifs de revenus correspondant à la durée du crédit (pension, contrat de location, ect...)

NON SALARIES (Document commun)

- 1- Demande de financement signé par le client selon modèle Banque
- 2- Copie légalisée du registre de commerce signé par le client
- 3- Statues pour les personnes morales
- 4- Copie légalisée de l'Agrement + copie de l'inscription au conseil de l'ordre (professions libérale)
- 5- Copie de la carte d'artisans (pour les artisan)
- 6- Attestation de mise à jour CASNOS
- 7- Déclaration des revenus et extrait des rôle au rôle récent
- 8- Extrait d'acte de naissance
- 9- Fiche familiale
- 10- Certificat de résidence au domicile permanent
- 11- Autre justificatif de revenus correspondant à la durée de crédit (pension, contrat de location, ect...)

N/B :

- Pour les Algériens non résident, les documents présentés (selon le cas salariés ou non salariés) doivent être authentifiés par les services du Consulat de l'Algérie à l'étranger
- Les mêmes documents suscités sont fournis par le demandeur, et le cas échéant par la caution solidaire.

DOCUMENT PROPRE A L'ACQUISITION DE LOGEMENT (ancien ou Neuf)

- 1- Document commun (voir ci-dessus)
- 2- Copie légalisée de l'acte de propriété du bien objet de crédit au nom du vendeur pour les logements de particuliers aux particuliers (Acte notarié, enregistré et publié)
- 3- Contrat de réservation notarié pour les logements acquis auprès des promoteurs immobiliers (au nom de la Banque pour le compte du client)

DOCUMENT PROPRE A L'AUTO-CONSTRUCTION OU EXTENTION

- 1- Document commun (voir ci-dessus)
- 2- Copie légalisée de l'acte de propriété du terrain (Acte notarié, enregistré et publié)
- 3- Copie légalisée du permis de construire
- 4- Devis estimatif et quantitatif des travaux à réaliser dument certifié par un professionnel agréé (Architecte, Entreprise de bâtiment, expert en Bâtiment)

CONSTITUTION DE DOSSIER DE FINANCEMENT
CREDIT D'EXPLOITATION

EN 02 EXEMPLAIRES

- 1- Une demande de financement dûment signée par la (es) personne(s)
Habilité (s) a engager l'emprunteur.
- 2- Copie légalisée conforme au registre de commerce
- 3- Les statuts juridiques de la société (personnes morales)
- 4- Des Attestations fiscales et parafiscales de date récente (moins de 03 mois) : Extrait de rôles
et attestation de mise à jour CNASAT / CASNOS
- 5- Situation comptable arrête au 31/12/2017+ G50
- 6- Une autorisation de consultation de la centrale des risques (imprimé Banque)
- 7- Extrait de naissance (pour les personnes physiques et le gérant pour les personnes morales)
- 8- Garanties tangibles à proposer à la Banque
- 9- Copie de la carte d'immatriculation fiscale
- 10- Copie du certificat d'existence
- 11- Rapport aux commissaires aux comptes 2016+ BILAN FISCAL 2015-2016
- 12- Plan de charge 2018
- 13- Plan de financement 2018.

Avec les compliments de l'Agence de ANNABA

- * Tous les documents précités doivent être remis
à l'Agence en doubles exemplaire, merci
- * Toutes les photocopies doivent être légalisées



HAI BOUTELDJA HOUADEF, VILLA N°1 ROCADE SUD BEN
AKNOUN – Alger Société par Action au capital de 10.000.000.000 DA
R.C N° 0014294 B 00 / IF 099 116 010 000 160

حسي بوتلدجا هويدف فيلا رقم 1 روكاد الجنوب
بن عكنون الجزائر مؤسسة بالأسهم ذات رأس مال قدره 10.000.000.000 دج
رقم السجل التجاري: 0014294 ب 00 التعريف الجبائي: 099 116 010 000 160

Tel : (213 21) 91 64 50 à 55 : الهاتف Fax (213 21) 91 64 58 : فاكس Télex : 67928 / 67931 : تيلكس
Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZ AL

البنك الوطني الجزائري

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات البيانات
108905	103528	90394	103383	100535	إجمالي الودائع
60452	50764	50834	50984	50267	إجمالي القروض
2363	1691	2258	2746	1566	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
1833	865	1129	1373	738	احتياطي خسائر القروض
8396	8682	8754	8257	7526	حقوق الملكية
92960	83823	94450	82568	81034	إجمالي الأصول
79820	73961	70042	65019	65390	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

بنك البركة الجزائري

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات البيانات
129504	114368	126730	100478	94562	إجمالي الودائع
110053	100856	97533	85600	80317	إجمالي التمويلات الممنوحة لأفائدة العملاء
3088	2622	3126	2537	1847	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
83	84	540	420	290	احتياطي خسائر التمويلات الممنوحة
104822	101580	100120	97221	95890	إجمالي الأصول
9958	9480	7870	7680	7633	حقوق الملكية
/	/	/	/	/	الأصول الحساسة تجاه سعر الأفائدة

